جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

و العلوم التجارية

قسم العلوم التجارية

شعبة مالية و محاسبة

أثر النظام المعلومات المالي على الربحية في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة المؤسسة الجزائرية لصناعة الانابيب ALFAPIPE

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في ا العلوم التجارية

تخصص: مالية ومحاسبة

إعداد الطالبة:

رسيوي جمال

بن أودينة عبد الباسط

شامخة عبد الجبار

إشراف الاستاذة :

أ . بهاز لويزة

الموسم الجامعي:

2014-2013م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

لله الفضل والمنة أن وفقني في بحثي هذا جل جلاله

وعز سلطانه ، إلى نبي الرحمة ونور العالمين، إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة

سيد المرسلين ، سيدنا محمـد صلى الله عليه وسلم.

إلى التي تحملت أخطائنا وكانت لنا نعم العون والمرشد في بحثي، أتقدم بأسمى عبارات

الشكر والعرفان للأستاذة المشرفة: بهاز لويزة على كل مجهوذاتها وتوجيهاتها لإتمام هذا

العمل طوال فترة البحث. و الذي أقول في حقا قول الشاعر:

ولو أنني أتيت كل بلاغـــة وأفنيت بحر النطق في النظم والنثر

لما كنت بعد القول إلا مقصرا ومعترفا بالعجز عن واجب الشكر

و الى جميع الاسرة الجامعية كما نثني على كل من ساعدنا وأعاننا خلال مشوارنا

الدراسي وكل من ساهم بتقديم يد العون لنا من قريب أو بعيد

اهداء

إلى النور الذي يشع في القلب والعقل ومنبع ضوء الليل والنهار

إلى من سرقا حبي وحناني وسببا علمي وانشغالي

إلى..أمي و أبي رحمة الله عليه أهدي عملي..

كما أهدي عملي إلى إخواني، وأخواتي ..

وإلى أصدقائي... وزملائي في التخصص و بالأخص دحو عامر وإلى كل من زرع في نفسي بذرة أمل أو ساعدني لأصعد درجة أو شجعني لحمل شعلة العلم وسلاح الزمن

إلى كل هؤلاء أهدي عملي..

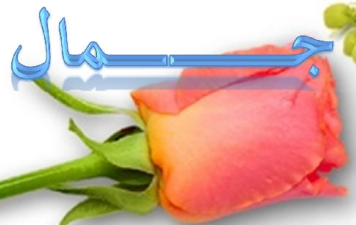

PTyTb™
www.limonova.com

إهـــــــــداء

إلى الذين قال فيهما المولى عز وجل "وبالوالدين إحسانا"

إلى التي ربتني في كنفها ولم تفارقني ابتسامتها ولم تبخل علي بالدعاء والنصح أمي الغالية إلى العزيز الغالي أبي

إلى إخوتي وأخواتي إلى أعمامي إلى كل من لهم صلة قرابة بي

إلى كل من درست على يده

إلى كل من رافقني في حياتي الدراسية

إلى كل من أعانني ومد لي يد العون

إلى كل من يعرفني من قريب وبعيد

إلى كل أحبائي وأصدقائي إلى كل من هم في ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي لذكرهم إلى كل هؤلاء اهدي تمرة عملي وجهدي المتواضع

PTyTb™
www.limonova.co

إهـــــــــــداء

الحمد لله الذي هدانا وما كنا لنهتدي لولا أن الله هدانا والصلاة والسلام على سيدنا محمد

إلى من ملكت القلب والفؤاد وسكنت ذكراها الروح إلى من حملتني وهنا على وهن وحضنتني إلى نبع الوئام أمي الغالية

إلى من زرع لي حب العلم من الصبا إلى الذي تعب وضحى من أجلي أبي العزيز أطال الله في عمره

إلى جميع افراد العائلة

إلى جميع زملائي في الدراسة

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هدا العمل .

عبد الجبار

PTyTb™
www.limonova.c

الملخص:

يشهد العالم المعاصر انفتاح اقتصادي كبير دفع بالمؤسسات الاقتصادية لتأقلم مع هذا الوضع بالبحث عن الأدوات التي تأخذ بيدها و .تضعها بأمان في هذا المحيط ، فكانت النتيجة ظهور نظم

المعلومات الإدارية والتي تتولى هذه المهمة عن طريق نظمها الفرعية(تسويقي، مالي، محاسبي،

إنتاجي، موارد بشرية في تكامل بديع يطق الأهداف و أمن و سلامة المؤسسة، فنظام المعلومات المالي باعتباره بؤرة النظم الفرعية، له تأثير كبير على الأهداف والقرارات المالية للمؤسسة، و ذلك لتطيق لمعدلات ربحية تؤمن مستويات أداء جيدة عن طريق ما يوفره من مخرجات تسح بمتابعة و مراقبة هذا المؤشر للوقوف على نقاط الضعف و معالجتها حفاظا على سلامه الأداء المالي و الإداري للمؤسسة، بالإضافة إلى مساعدته النوعية للأطراف الخارجية التي لها علاقه

بالمؤسسة، كما يسح ايضا بالتطبيق السليم لمعايير الإبلاغ المالي **IFRS** دون أية عراقيل و ذلك

لتوافق الكبير بين مبادئ نظام المعلومات المالي والرؤية الجديدة لمجلس معايير المحاسبة الدولية.

الكلمات المفتاحية: نظم المعلومات، الربحية ، الأداء المالي،

Résumé

L'ouverture sur le monde contemporain est témoin d'une forte poussée des institutions économiques afin de faire face à cette situation, la recherche d'outils permet d'un coté de les muellre sur la bonne voie et d'un autre coté leur assurer une bonne protection don cette environnement, l'apparition de système d'information de gestion étaient le résulta qui a pris en charge cette tache peu le billet de leurs propres filiales (marketing, finances, comptabilité, production, ressources humaines) dans une complémentarité efficace réalisant les objectifs et assurant une bonne protection à ces entreprises, le système d'information financière que la mise au point de sous- systèmes ont un impact majeur sur les objectifs et les décisions financières de la Fondation, afin de déterminer si le taux de profit de garantir un bon niveau de performance grâce à la fourniture de produits, afin de déterminer les faiblesses et passer à tout de suite à la rendement financier et administratif, en plus son soutien qualitatif aux parties externes qui ont un lien avec ces entreprises , et permet aussi de la bonne application aux normes d'information financière IFRS sans obstacles afin de convenir des principes de la vaste système d'information financière et de la vision de nouveau Conseil des normes comptables internationales.

Mots clés : système d'information, le résulta la rendement financier.

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	قائمة التكاليف للوحدات المنتجة والمباعة	
02	يوضح الميزانية المالية المختصرة:	
03	يوضح النسب المالية .	
04	يوضح التكاليف المتغيرة للمؤسسة "ALFA PIPE	
05	يوضح التكاليف المتغيرة للمؤسسة "ALFA PIPE"	
06	الاستغلال التفاضلي عتبة المردودية.	

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لمؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز	
02	يوضح الهيكل التنظيمي لدائرة المحاسبة والمالية	
03	**قائمة الميزانية المالية للمؤسسة جانب الأصول:**	
04	**قائمة الميزانية المالية للمؤسسة جانب الخصوم:**	

الفهرس

الشكر	
الاهداء	
الملخص	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
الفهرس	
مقدمة.....	
الفصل الاول : الاطار العام لنظام المعلومات المالي و ربحية المؤسسة.....	
تمهيد	
المبحث الأول :نظام المعلومات المالي مفاهيم أساسية.....	
المطلب الأول :نظام المعلومات المالي.....	
1-تعريف نظام المعلومات المالي.....	
2-أهمية نظام المعلومات المالي.....	
3-مصادر نظام المعلومات المالي.....	
4-استخدامات نظام المعلومات المالي.....	
المطلب الثاني :نظام المعلومات وربحية المؤسسة.....	
1-مفهوم ربحية المؤسسة.....	
2-اهمية الربحية.....	
3-انواع الربحية.....	
4- ادوات قياس الربحية.....	

.المطلب الثالث: القوائم المالية ودورها في تحديد الربحية.....	
1–ميزانية المالية ودورها في تحديد الربحية.....	
2–جدول حسابات النتائج ودورة في تحديد الريحة.....	
3–النسب المالية ودورها تحليل الربحية.....	
المبحث الثاني الدراسات السابقة	
الفصل الثاني: دراسة ميدانية للمؤسسة الجزائرية لصناعة الانابيب ALFAPIPE	
تمهيد	
المبحث الاول: تقديم عام للمؤسسة الجزائرية لصناعة الانابيب	
المطلب الاول : النشأة التاريخية	
المطلب الثاني : الاهمية الاقتصادية و الاهداف الاستراتيجية للمؤسسة	
المطلب الثالث : الوظيفة المالية للمؤسسة	
المبحث الثاني : القوائم المالية في المؤسسة	
المطلب الاول : تحليل الميزانية المالية	
المطلب الثاني النسب المالية و عتبة المردودية	
المطلب الثالث : دراسة بعض النسب المالية	
خلاصة الفصل الثالث.....	
الخاتمة	
قائمة المراجع	
الملاحق	

المقدمة

مقدمة

يشهد عالمنا اليوم انفجار ثورة اقتصادية كبيرة في ظل التحولات الراهنة بهذا اصبح من الضروري على المؤسسات ان تتكيف مع هذه التغيرات بإعطاء مفهوم جديد لدورها داخل السوق من خلال انتاج ثروات، الاستمرارية والبقاء وتحقيق الارباح.

ومن اجل تحقيق ذلك كله لابد من إيجاد وسائل تسيير تؤمن المؤسسة للحصول على المعلمات المفيدة والكافية عن كل ما يجري حتى يتمكن مسيريها من اتخاذ القرارات الملائمة في الوقت المناسب لبلوغ الأهداف المسيطرة.

سمن هنا يمكن التأكد من اهمية المعلومات كأداة لازمة في اتخاذ القرار وتوجيه وتسير المؤسسة وفقا للمتغيرات الخارجية والداخلية حث أصبحت المعلومات بالغة الأهمية في عصر المعرفة ولا يمكن أن تكون فعالة إلا إدا نظمت في شكل انظمة معلومات فرعية متكاملة، وهذا ما افتقدته غالبية المؤسسات في السابق لذا يقع على عاتقها اليوم السير قدما نحو إعداد نظم معلومات إدارية تتفرع بحسب عدد وظائفها وأنشطتها، تعمل على توفير و إنتاج المعلومة الإدارية اللازمة والتي لها تأثير على نشاطاتها ولعل أهم النظم الفرعية الواجب إعدادها نظام المعلومات المالي الكثر تأثيرا على وظائف وأهداف المؤسسة للموقع الذي يحتله بين النظم (بؤرة النظم) وما يقدمه من تجميع وتبويب وتحليل وتوصيل المعلومة المالية الملائمة للمؤسسة من جهة وللأطراف الخارجية كالجهات الحكومية، مصلحة الضرائب، الدائنون، المستثمرون.....إلخ من جهة أخرى.

وبما ان الهدف الأساسي لأي مؤسسة اقتصادية تحقيق مستويات ربحية جيدة الأمر الذي يجعل نظام المعلومات المالي الوسيلة الفعالة لتحقيق هذا الهدف.

ب- طرح الإشكالية:

ولفهم العلاقة بين نظام المعلومات المالي والربحية صيغت إشكالية هذا البحث على النحو التالي:

ما مدى تأثير نظام المعلومات المالي على ربحية المؤسسات الاقتصادية؟

وللإلمام بكل جوانب الدراسة نجزأ هذه الإشكالية الرئيسية إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا تعني بنظام المعلومات المالي؟

- ما هو الدور الذي يؤذيه نظام المعلومات في تحديد وتحليل ربحية المؤسسات الاقتصادية؟
- هل لوجود نظام المعلومات المالي أثر في المؤسسات الاقتصادية؟
- إلى أي حد تعمد مؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز PIPE ALFA على نظام معلومات مالي في تحقيق أهدافها وزيادة حصتها السوقية ، وتحقيق الربحية المطلوبة.

بناءا على الإشكاليات الفرعية يمكن طرح الفرضيات التالية:

ت– فرضيات الدراسة:

" لنظام المعلومات المالي تأثير فعال على تحسين مستويات الربحية في المؤسسات الاقتصادية" ويمكننا صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

- يعد نظام المعلومات المالي الدعامة الأساسية في توفير المعلومة المالية اللازمة للمؤسسة في الوقت المناسب.
- بعد مخرجات النظام المعلومات المالي من الأدوات الفعالة والدقيقة في تحديد وتحليل الربحية في المؤسسات الاقتصادية.
- لنظام المعلومات المالي أهمية بالغة في المؤسسة لدور الذي يلعبه في رفع الأداء المالي والإداري بها.
- تعتمد مؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز PIPE ALFA على نظام معلومات مالي في تحسين ربحيتها.

ث– مبررات اختيار الموضوع:

مبررات ذاتية:

- الميل الشخصي للمواضيع ذات الصلة بمالية المؤسسة.
- الرغبة في مواصلة الدراسات العليا في مثل هذه المواضيع الجديدة.
- التطلع إلى الحصول على شرف الأسبقية في معالجة موضوع نظام المعلومات المالي.

مبررات موضوعية:

- المساهمة ولو بالقليل في سد الثغرات التي يعرفها البحث العالمي في ميدان نظم المعلومات الإدارية بوجه عام وفي المجال المالي بوجه خاص.
- لإسهام في إثراء المكتبة الجامعية

- حداثة الموضوع.

أهداف وأهمية البحث:

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الهداف من اهمها:

- الإلمام بكل البيئة المالية التي تحيط بالمؤسسة لتحقيق الفعالية في تسيير الموارد المالية من خلال طرق الحصول عليها والتوظيف الأمثل لها.
- إظهار اهمية نظام المعلومات المالي وتأثيره على اقتصاديات المؤسسة في تحسين الربحية وتنمية القدرة التنافسية.
- الابتعاد بالمؤسسة عن المشاكل التي تضعف من مركزها المالي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في الحث على ضرورة توظيف وتحديث أليات ووسائل العمل في المؤسسات الاقتصادية من خلال نظام المعلومات المالي الذي من شأنه ان يرفع ويضمن استمرارية نشاط المؤسسة وبالتالي يدفع عنها مخاطر النشاط المحتملة في ظل المناخ الاستثماري الذي تشوبه العتمة ليكون المصباح المنير لعتمة هذا المناخ في يد إدارة المؤسسة لتحقيق الأهداف التي تطمح لها.

ح- حدود الدراسة:

من اجل الإحاطة بإشكالية البحث وفهم جوانبها المختلفة حددنا مجال دراستنا في ما يلي:

المجال المكاني: اختصر المجال المكاني الذي اخترناه للقيام بالدراسة الميدانية على المؤسسة الاقتصادية الناقلة للغاز " APIPE " بغارداية و التي سوف نقدم لها تعريفا في الجزء التطبيقي من هذه الدراسة وتعتبر المؤسسة محل الدراسة من اهم المؤسسات على المستوى الوطني والإقليمي.

المجال الزماني: بغية الإحاطة بإشكالية البحث والوصول إلى النتائج علمية تثبت أو تنفي صحة الفرضيات ، فضلنا اختيار الفترة الزمنية تقدر بثلاث سنوات.

خ- منهج الدراسة:

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة عن الإشكالية المطروحة ، ابتعنا المنهج الوصفي التحليلي الموافق للدراسة النظرية ، إضافة لمنهج دراسة الحالة الذي يمكننا من إسقاط هذه الدراسة بالصورة المبسطة والسهلة من الأدوات التي ساعدتنا إضافة غلى المنهج المتبع على تحضر هذه المادة العلمية، الكتب والمجلات ، التقارير والإنترنت ، مذكرات الدراسات العليا.

د- هيكل البحث:

لدراسة الموضوع دراسة وافية تناولنا الموضوع في فصلين ، تسبقهم في ذلك مقدمة وتليهم خاتمة. يتناول الفصل الأول مفاهيم أساسية حول نظام المعلومات المالي وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين ، خصص الأول منه لعرض مفاهيم عامة حول نظام المعلومات المالي.

أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة السابقة أدبيات تطبيقية المتصلة في دراسات سابقة الت تناولت موضوع محل دراسة وعرض نتائجها.

أما في الفصل الثاني الذي يحتوي على دراسة ميدانية فقد تم خلاله إسقاط الدراسة النظرية على إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ممثلة في مؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز ALFA PIPE حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى تقديم المؤسسة، بعد ذلك في مبحث الثاني واقع نظام المعلومات المالي في المؤسسة.

وقد تم اختتام هذا البحث بخاتمة عامة تتضمن نتائج الدراسة والتوصيات.

الفصل الأول

تمهيد

اصبحت المعلومات المالية موردا اقتصاديا هاما في المؤسسات الحديثة لما تخلقه من ميزة تنافسية حيث تعتبر هذه الاخيرة هي المادة الاولية للوظيفة المالية و المتمثلة اساسا في اتخاذ القرارات و نتيجة لارتفاع الطلب عليها من حيث كميتها و نوعيتها اقتضت الضرورة وجود نظام المعلومات المالي يسمح بتوفير هذه المعلومات المالية كما يعتبر مفتاح اساسي من مفاتيح نجاح أو فشل الانشطة الت يمارسها المؤسسة و ذلك من خلال ما يساهم به في دعم تحقيق الاهداف .

فبتوفر هذا النظام دون مراعاة انتاجه لمعلومات مالية دقيقة و نافعة في الوقت المناسب سوف يكون عبئ و تكلفة اضافية و لن يكون بمثابة المحرك لنمو المؤسسة و ضمان بقائها الا اذا اكتسى طابع الفعالية و تأقلمه مع المحيط الذي تتواجد فيه المؤسسة .

وبهدف ابراز كل ما يتعلق بنظام المعلومات المالي سنحاول التطرق اليه من خلال المباحث التالية

المبحث الأول :نظام المعلومات المالي مفاهيم أساسية

المبحث الثاني الدراسات السابقة

المبحث الأول :نظام المعلومات المالي مفاهيم أساسية

المطلب الأول :نظام المعلومات المالي:

I. تعريف نظام المعلومات المالي :هناك عدة تعريفات وتأخذ منها التعريف العام:

وهو نظام فرعي من نظام المعلومات الوظيفية في المؤسسة يعتمد على الحساب الآلي والعنصر البشري، الذي يختص بجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالأنظمة المالية للمنظمة من مصادرها الداخلية والخارجية ومعالجتها للحصول على المعلومات وتوفيرها إلى مراكز صنع القرارات المالية والاستمرارية وفق حاجتها وفي الوقت المناسب [1]

-2)أهمية نظام المعلومات المالي:

-تزايدت أهمية نظام المعلومات المالي منذ خمسين سنة أو أكثر عندما نجح العاملون في مجال الأعمال في استخدام آلات البطاقات المتبقية في وظيفة التمويل لكن في واقع الأمر كان استخدامها مقتصرا على معالجة البيانات المحاسبية مع تجاهل احتياجات المديرين للمعلومات بما فيهم مديري التمويل، في الستينات من القرن الماضي عندما توسع استخدام أجهزة الحاسوب بدأ نظام المعلومات المالي[2]

-التنبؤ بالاحتياجات المالية حيث يعتمد المدير المالي في ذلك على التقارير المحاسبية التي يعدها المحاسب كما أنه يضع بيانات إضافية وبعد دراستها وتحليلها يمكنه التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية للمؤسسة.

-تقييم مصادر الأموال :حيث تسعى الإدارة المالية للبحث والحصول على مصادر الأموال بأقل تكلفة وأقل درجة الخطر وأكبر عائد ممكن.

[1] يوسف المتاني: اثار نظام المعلومات المالي في تحسين كفاءة وفعالية المصاريف التجارية الاردنية،رسالة ماجستير غير منشورة جامعة اهل البيت ،الاردن،2004،ص 34

[2] نفسه، ص 35

–الرقابة على استخدام الأموال :حيث يوفر نظام المعلومات المالي معلومات للمؤسسة تمكنها من معرفة امكاناتها وحجم عملياتها ومدى توافقها مع حاجتها وذلك محاولة الحفاظ على الاستقرار المالي مما يجنبها الوقوع في المشاكل المالية تهدد استمرارها كالعسر المالي.

–توفير مجموعات ضخمة من المعلومات الدورية والاستثنائية عن مختلف الأنشطة المالية في المؤسسة وهذا ما يساعد الإدارة في تحديد السياسات واستشراف المستقبل.

3)مصادر نظام المعلومات المالي:

كغيره من أنظمة المعلومات يحتاج نظام المعلومات المالي لأداء مهامه إلى مصادر متنوعة.

I. البيانات المحاسبية :تعتبر المصدر الرئيسي لنظام المعلومات المالي:

أولا :**الميزانية** :وهي الجدول المرتب والمقوم لعناصر موجودات ومطالب مؤسسة ما في تاريخ معين[1] وتنقسم الى قسمين اصول وخصوم:

ا)**الأصول** :عبارة عن مجموعة الوسائل الاقتصادية التي تملكها المؤسسة الاقتصادية من أجل استخدامها في العملية الإنتاجية ومساعدتها في تحقيق ذلك[2] وتضم العناصر التالية:

–**مجموعة الأصول الثابتة** :وهي التي تبقى في المؤسسة بشكل دائم لأكثر من سنة.

–**مجموعة الأصول المتداولة** :وهي العناصر المرتبطة بالنشاط، وتضم المخزونات والمتاحات (الحقوق)خلال دورة الاستغلال.

–حسابات التسوية :تشمل نتيجة الدورة إذا كانت خسارة.

الخصوم :هي الالتزامات التي على المؤسسة سواء المساهمة بها أو المتروكة من طرف المالكين تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة وتتضمن الخصوم العناصر التالية:

[1] سعدان شبايكي، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1993، ص10.

[2] وليد ناجي الحيالي ، التحليل المالي ،منشورات الاكادمية العربية في الدنمارك،2007،ص 108.

-**الأموال الخاصة** :هي ديوان مالكي المؤسسة (القيمة المحاسبية للمؤسسة)

-مؤونات المخاطر والتكاليف :ديون محتملة.

-ديون اتجاه الأطراف الخارجية :هي القروض المصرفية وحقوق السحب على المكشوف التي تمنحها البنوك للمؤسسة، والقروض القصيرة الأجل التي تتمثل في السلع والخدمات التي قدمت لها.

-حسابات التسوية :وتشمل نتيجة الدورة إذا كانت ربح.

ثانيا :دفتر اليومية :لقد جاءت تسمية هذا الدفتر من طبيعته فهو دفتر يومي تسجل فيه العمليات المالية يوميا وحسب تسلسل حدوثها الزمني وهو دفتر عام لأنه يشمل كافة العمليات المالية التي تمت في المؤسسة ويعتبر دفتر اليومية العام أهم الدفاتر المحاسبية على الإطلاق إذ يتضمن تفاصيل ما تم في المشروع[1].

ويجب تسطير دفتر اليومية بشكل يعطي لنا البيانات الآتية المتعلق بكل قيد من القيود التي ترد فيه :

-طرف العملية (المدين والدائم).

-المبلغ الخاص بالعملية ولابد من تساوي المبالغ المدين والدائنة.

-بيان طبيعة العمليات أي شرح مختصر لها.

-رقم القيد وهي أرقام متسلسلة.

-رقم المستند الذي على أساسه أثبت القيد وتعطي المستندات عادة أرقاما متسلسلة.

-رقم صفحة الأستاذ المخصصة لكل حساب من الحسابات التي يشملها القيد.

-تاريخ إتمام العملية حسب تسلسل حدوثها زمنيا.

ثالثا :دفتر الأستاذ :هو أحد الدفاتر المحايدة اللازمة والمشروعات على اختلاف أنواعها وأحجامها ويعتبر من الدفاتر التي ليست لازمة قانونا رغم أهميته الكبيرة، فهو يشتمل على الحسابات كلها التي يتعامل بها المشروع

[1] حسام الدين مصطفى الخداش واخرون، اصول المحاسبة المالية،ج2،ط2، دار المسير، الاردن،1998،ص 94.

حيث يكون لكل حساب صفحة مستقلة فيها طرفان أحدهما مدين والآخر دائن، ويتم ترحيل القيود اليومية إلى دفتر الأستاذ العام أولا بأول[1]

كما يعتبر دفتر الأستاذ العام الوعاء الذي من خلاله يتم تبويب العمليات المالية المحللة والمسجلة سابقا، إذ أن المحاسب يخصص صفحة مستقلة في هذا الدفتر كل حساب من الحسابات الظاهرة في دفتر اليومية وضمن هذه الصفحة تظهر كافة العمليات المؤثرة على هذا الحساب.

رابعا :ميزان المراجعة :هو عبارة عن كشف يشمل على جميع الحسابات المفتوحة في دفتر الأستاذ العام سواء كانت مدينة أو دائنة ويجب إعداد ميزان المراجعة في نهاية كل شهر وعند الحاجة [2]

خصائصه:

-يبين ميزان المراجعة مدى دقة وصحة الحسابات في دفتر المشروع.

ي-جب أن يتوازن طرفا ميزان المراجعة المدين والدائن سواء كانت أرصدة مدينة أو دائنة أو كانت مجاميع مدينة أو دائنة.

-يتم مقارنة تطور بعض الحسابات في ميزان المراجعة من شهر لآخر مع دراسة أسباب الزيادة والنقص وآثرهما على نتيجة أعمال المشروع.

الهدف من إعداد ميزان المراجعة:

يعتبر ميزان المراجعة وسيلة تأكد مبدئي من توازن الحسابات في دفتر الأستاذ وخطوة تمهيدية لإعداد الحسابات الختامية والميزانية الختامية.

[1] عليان الشريف واخرون، المرجع سابق، ص79

[2] سليمان بلعور، اثر استراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر ،2003، ص 229.

يساعد على اكتشاف الأخطاء التي تؤثر على توازنه مما يؤدي إلى تصحيحها قبل إعداد الحسابات الختامية والميزانية الختامية.

خامسا :الملحق :يحتوي الملحق على المعلومات الإضافية التي تشرح وتفصل تلك الأرقام والمعطيات الموجودة في الوثائق المحاسبية الشاملة.

سادسا :تقرير التسيير :يعتبر تقرير التسيير هو الآخر مكملا للوثائق المحاسبية الشاملة ويعطي الكثير من التفسيرات حول البيانات المعروضة في الملاحق، بمعنى آخر يعبر تقرير التسيير عن حياة المؤسسة، ويعطي معلومات عن الجوانب التالية.

- **الجانب الاقتصادي** :يعرض آفاق تطور المؤسسة، والمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها، كما يقدم بعض التوصيات.
- **الجانب القانوني** :ينشر معلومات عن المساهمين، وعن محددات الرقابة.
- **الجانب الاجتماعي** :يقدم معلومات إضافية عن تسيير الموارد البشرية خاصة تلك المتعلقة بالكفاءات والتوظيف والتدريب.

II. البيانات الجبائية :تعد الجباية أحد عناصر المحيط الذي تتعامل معه المؤسسة.

أولا :الضرائب :الضريبة هي اقتطاع مالي إلزامي ونهائي تحدده الدولة وبدون مقابل بغرض تحقيق أهداف عامة [1]

ثانيا :الرسم :هو مبلغ من النقود يدفعه الفرد لدولة أو غيرها من أشخاص القانون العام جبرا مقابل انتفاعه بخدمة معينة تؤديها له، ويترتب عليها نفع خاص به إلى جانب نفع عام[2].

[1] حميد بوزيدا ، حماية المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 08.

ثالثا :عناصر النظام الجبائي للمؤسسات الاقتصادية:

الرسم على القيمة المضافة :من أهم أنواع الضرائب على الاستهلاك ومن بين أهم مميزات الأنظمة الجبائية في العالم إذ يستعمل في أكثر من 120 دولة ويتولد عنه حوالي ربع الإيرادات الجبائية في العالم[1]

الضريبة على أرباح الشركات :تعتبر الضريبة على أرباح الشركات من أهم الإيرادات الجبائية لغالبية الدول خصوصا المتقدمة منها، والتي يتمحور جوهرها في اعتماد التفرقة بين الشخص الطبيعي والشخص المعنوي عند الإخضاع الضريبي، كما تعتبر نتيجة طبيعية للتوجه نحو اقتصاد السوق الذي اقتضى إعادة النظر في التمييز الذي كان موجودا بين المؤسسات الخاصة ومؤسسات القطاع العام.

ج –حقوق التسجيل :تتمتع المؤسسة بشخصية قانونية معنوية، فهي ذات ذمة مالية مستقلة عن أصحابها، وهي تخضع لمجموعة من حقوق التسجيل من إنشائها إلى غاية نهاية مدة حياتها الاقتصادية خلال مدة النشاط يمكن أن تتعرض الشركة لمجموعة من التغيرات ذات الأثر القانوني والمصحوبة بحق التسجيل سواء تعلق الأمر برفع رأس المال، خفضه، استهلاكه أو تغيير الطبيعة القانونية للشركة ويصل الأمر حتى فتح رأس المال بالتنازل عن مجموعة من الحصص الاجتماعية [2]

د –الرسم العقاري :يعتبر الرسم العقاري ضريبة سنوية تصريحية تخص العقارات المبنية وغير المبنية وينقسم إلى قسمين[3]:

–الرسم العقاري على الملكيات المبنية والمفروض على جميع العقارات المبنية على اختلاف أنواعها بغض النظر عن المواد التي استعملت في بنائها وعن مكان وجودها.

[1] محمد عادل عياض، محاولة التسيير الجبائي واثره على المؤسسات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2003، ص 30.

[2] نفسه، ص 45.

[3] بوزيدة حميد ، محاضرات في الجباية، تخصص تقنيات بنكية ونقدية جامعة التكوين المتواصل ،2008.

-الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية يطبق على الأراضي المتواجدة في القطاع العمراني أو القابلة للتعمير، وكذلك المحاجر ومواقع استخراج الرمل ومناجم الملح.

هـ -الضريبة على الدخل الإجمالي :تأتي في سياق إصلاح الضرائب على الدخل بالانتقال من نظام على فروع الدخل إلى نظام إجمالي من جهة وكذلك للتمييز بين الضرائب المفروضة على مداخيل الأفراد الطبيعيين والمعنويين وتفرض هذه الضريبة على الدخل الإجمالي الصافي للمكلف وهي سنوية تصريحية يخضع اقتطاعاتها لسلم تصاعدي بالشرائح.

و -الرسم على النشاط المهني :يستحق هذا الرسم على الايرادات الاجمالية التي يحققها الذين لديهم محل مهني في الجزائر، ويقومون بممارسة النشاط الذي تخضع أرباحه على الدخل الإجمالي في صنف الأرباح غير التجارية، كما يستحق على رقم الأعمال المحقق في الجزائر من طرف المكلفين الذين يقومون بممارسة النشاط الذي تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي في صنف الأرباح الصناعية والتجارية أو ضريبة على أرباح الشركات[1]

III. **بيانات سوق رأس المال** :يتمثل سوق رأس المال أحد أهم آليات التمويل التي يمكن حشد وتعبئة الموارد المالية وتلبية احتياجات المشروعات من الأموال وثمة تقسيمات عديدة لسوق رأس المال من بينها :سوق النقد، وسوق الأوراق المالية.

أولا :سوق النقد :يتم التعامل في سوق النقد بالأوعية النقدية والأدوات القصيرة الأجل التي لا تزيد عن السنة .وتتميز هذه الأدوات بانخفاض درجة المخاطر بها، وتشكل ودائع التوفير وودائع للأجل وشهادات الإيداع والكمبيالات المصرفية أهم هذه الأدوات، وتعد البنوك التجارية والبنوك غير تجارية المتخصصة في

[1] بوزيدة حميد، المرجع السابق.

العمليات القصيرة الأجل والخزينة العامة في حدود إصداراتها أذون الخزانة، وصناديق البريد من أهم المؤسسات العاملة سوق النقد [1]

وهنا ما يهم المؤسسات الاقتصادية كبيانات لمدخلات نظامها المالي معرفة:

ا)**سعر الفائدة** :هو ثمن يجب دفعه لاقتراض المال وإنما أيضا في الحصول على السعر عند منح القرض .هذا سعر معبر عنه بنسبة مئوية.

-أنواع سعر الفائدة:

- **الفائدة البسيطة** :هي عبارة عن فائدة أو ربح المبلغ من خلال وحدة زمنية.
- **الفائدة المركبة** :هي فائدة أو ربح المبلغ خلال وحدة زمنية محددة تضاف إلى المبلغ الأصلي في نهاية كل وحدة زمنية حيث تعرض عليها الفائدة[2]

-أدوار سعر الفائدة:

سعر الفائدة دور في تجميع مدخرات المجتمع.

يلعب دورا هاما في توجيه المدخرات المتاحة إلى أعلى المشروعات عائد أي أكثرها إنتاجية.

استبعاد المشروعات التي لا تغطي مستوى العائد فيها وتوجيه المدخرات المتاحة إلى المشروعات التي تعطي مستوى العائد فيها سعر الفائدة.

ب)**معدن الخصم** :هو المعدل المستخدم لقياس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية.

-تأثير سعر الخصم على الاقتصاد :يستخدم سعر الخصم كأداة مهمة لمعالجة فترات الكساد والتضخم التي يمر بها الاقتصاد الوطني.

[1] عاطف وليم ، اندرواس،"التمويل والادارة المالية للمؤسسات بدون طبعة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، (مصر)، 2006،ص 8.

[2] عبد الرحمان يسري، احمد ، النقود والفوائد والبنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص 264،265.

ج –سعر الصرف :هو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يتم دفعها ثمنا لشراء وحده واحدة من العملة الأجنبية [1]

1وظائف سعر الصرف :

1–1وظيفة قياسية :حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية مع أسعار السوق العالمية.

1–2وظيفة تطويرية :أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات.

1–3وظيفة توزيعية :أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية.

ثانيا :سوق الأوراق المالية :هي مجال التعامل في الأموال متوسطة وطويلة الأجل ويعمل في هذا السوق كل من بنوك الاستثمار وشركات التأمين، البنوك المتخصصة، صناديق المعاش والادخار، يمكن تقسيم سوق رأس المال إلى قسمين [2].

–سوق القروض :ويتم فيه الحصول على الأموال عن طريق التفاوض المباشر بين المؤسسة المقرضة والمشروع المقترض، وفقا لشروط محددة في العقد المبرم بين الطرفين.

–سوق الأوراق المالية :هي المكان المنظم لتداول الأسهم والسندات على اختلاف أنواعها الخاصة بالشركات العاملة في القطاع الخاص أو المشترك بين العديد من الفئات المستثمرين الذين تتنوع وتختلف مصالحهم فيما يتعلق بقرارات استثماراتهم في تلك الأوراق المالية[3]

[1] عادل المهدي، العلاقات النقدية الدولية، جهاز ونشر وتوزيع الكتاب الجامعي، القاهرة، 2003، ص97.

[2] عاطف وليم اندرواس، المرجع السابق، ص 8،9.

[3] محمد الصيرفي، البورصات، دار الفكر الجامعي، الطبعة الاول، الاسكندرية ،2007، ص 35.

والبيانات الأساسية في هذا السوق تتمثل في أنواع الأوراق المالية المتمثلة في :

***السندات** :يوجد عدة أنواع مختلفة من السندات المضمونة بأصول والسندات العادية والسندات من الدرجة الأولى أو من الدرجة الثانية.

***الأسهم** :هي الأوراق المالية ذات الدخل المتغير والتي لا تعد مستثمريها بدخل نقدي محدد فهذا الدخل قد يزيد أو يقل وربما قد تكون قيمته سالبة في أحيان أخرى.

1)استخدامات نظام المعلومات المالي :تلقى مخرجات نظام المعلومات المالي اهتمام كبير من عدة أطراف داخلية كانت أو خارجية لما لها من التأثير على قراراتهم الاستثمارية.

أ)الاستخدامات الداخلية:

أولا :مكتب الدراسات على مستوى المؤسسة :يتجلى استخدام مكتب الدراسات على مستوى المؤسسة الاقتصادية لمخرجات نظام المعلومات المالي في دراسة الجدوى المالية للمشاريع سواء كانت جديدة أو توسعية.

ثانيا :الوظيفة المالية في المؤسسة :هي من بين الوظائف الأساسية في المؤسسة الاقتصادية وذلك لما لها من أهمية بالغة في تحديد الوضعية المالية لها وضمان استمراريتها.

أ)دور الوظيفة المالية :يتمثل الدور الأساسي للوظيفة المالية في ما يلي:[1]

-خدمة السياسة العامة للمؤسسة، وذلك عن طريق مد الوظائف الأخرى بكل الامكانات المالية التي تحتاجها لبلوغ أهدافها ومن تم الوصول لأهداف المؤسسة.

-توقع ودراسة الأثر المالي للقرارات المتخذة.

-ضمان التجانس في المؤسسة والعمل تحت قيد المردودية.

ثالثا :مراقبي التسيير :ويقومون بمتابعة وتقييم نشاط المؤسسة من خلال:

[1] سليمان بلعور، اثر استراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة الجزائر، الجزائر 2004،2003، ص 56، 57.

أ)**الموازنات التقديرية** :هي تقدير قيمي لكل العناصر الموافقة لبرنامج محدد فموازنة الاستغلال في التقدير القيمي لكل العناصر الموافقة لفرضية استغلال معينة لفترة محددة [1]

مراقبة التسيير :هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي بمقتضاها تضمن المؤسسة السير الحسن من أجل الحصول على الموارد واستعمالها بفعالية وهذا قصد تحقيق استراتيجيات المؤسسة[2].

ج –المراجع الداخلي :يقوم المكلف بفحص الأداء المالي والتسيير للمؤسسة وتمارس المراجعة الداخلية من طرف المراجع الداخلي وهو موظف داخل المؤسسة.

2–الاستخدامات الخارجية:

أولا:البورصات:تمثل البورصات أو سوق الأوراق المالية العنصر الأخير من سوق المال) سوق النقد ،سوق رأس المال سوق الأوراق المالية (حيث يتم من خلالها تداول الأصول المالية كالأسهم والسندات سواء عند إصدار ما الأول وعند إصدار ما الأول وعند تداولها بعد ذلك[3]

ثانيا:البنوك:هي المنظمات تقوم بإتباع الحاجات والرغبات المصرفية (الاعتمادات المستندية ، ودائع ادخارية) للأفراد والجماعات (مستهلكي الخدمات المصرفية)من خلال تقديم منتجات لها قيمة بغرض أتمام العمليات التبادلية[4].

ثالثا:المراجع الخارجي:تقوم بها جهة مستقلة من الخارج المؤسسة وقد تكون مكتب من مكاتب المحاسبة والمراجعة بالنسبة للمؤسسة القطاع الخاص، والجهاز المركزية بالنسبة للقطاع العام حيث أن

[1] محمد فركوس، الموزانات التقديرية اداة فعالة لتسير،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2001،ص 03.

[2] عمر العزاوي، محاضرات في مراقبة التسير سنة رابعة، تخصص مالية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2008،2009

[3] عاطف وليم اندراوس، اسواق الاوارق المالية بين ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تدولها، طبعة اولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2006، ص 17.

[4] طارق طه ،ادارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت، دار الفكر الجامعي، ص 31،32.

الوظيفة الأساسية للمراجع الخارجي في فحص مستندي لدفاتر وسجلات المؤسسة فحصا فنينا دقيقا ومحايدا للتحقيق من أنما قد تمن فعلا في إطار إجراءات سليمة وصحيحة تثبت جديتها.

المطلب الثاني :نظام المعلومات وربحية المؤسسة

1)مفهوم ربحية المؤسسة:هي الصيغة المقياسية للعلاقة ما بين النتيجة التي تحققها المؤسسة خلال فترة معينة ورؤوس الأموال التي استخدمت لتحقيق هذه النتيجة[1]

ويعتبر عنها رياضيا بالعلاقة التالية:

الربحية : النتيجة/على رؤوس الأموال المستعملة لتحقيق هذه النتيجة

2)**أهمية الربحية:**إن تحقيق مستوى معين من الربحية ضروري للمؤسسة الاقتصادية لعدة أسباب تتمحور أهميتها فيما يلي:

أ–بالنسبة للمؤسسة: إن أهمية تحقيق مستوى مناسب من الربحية للمؤسسة الاقتصادية يضمن لها نموا في السوق ويحافظ على استقلالها المالي ، واستقرارها في السوق مما يبعث شعورا بالارتياح لدى المتعاملين لديها، ويرفع من معنوياتهم خاصة إذا كانت المؤسسة توزع من أرباحها عليهم ، كما يسمح للمؤسسة بإقامة مشاريع جديدة .

ب–بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين :يمكن تحديد ما على النحو التالي:

*مالكي الأسهم أو المولين الأساسي للمؤسسة: حيث أن تحقيق الربحية يضمن بقائهم ودعمهم للمؤسسة وذلك لأن أي مستثمر يرجو عائد معين ومقبولا من رأس المال الذي استثمره ويعبر عن هذه العائد بنسبة من النتيجة السنوية التي تحققها المؤسسة قياسيا برأس المال الممتلك وهو ما يسمى بالربحية المالية. إذا فتحقيق الأرباح يعني ضمان العائد وهذا ما يدفع الملاك إلى التمسك بهد الاستثمار.

[1] خالص صافي صالح، رقابة تسير المؤسسة في ظل اقتصاد السوق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص20.

أ–المؤسسات المالية: هي التي يهمها التعامل مع المؤسسات التي تحقق أرباحا، وذلك ويعبر مؤشرا على إمكانية المؤسسة على احترام التزاماتها وتسديدها عند الاستحقاق.

ب –الموردون : يفضلون التعامل مع المؤسسات التي تحقق ارباحا وذلك يعني توسع نشاط المؤسسة وبالتالي احتياجا تهم اكثر للمواد الاولية ويذلك يضمن المورد التوسع في عملية بيعه للمؤسسة ومن حقبة اخرى يضمن المورد سداد مبيعاته من السلع والتي يبعث على الحساب فالمؤسسات التي تحقق ارباحا نستطيع الايفاد بالتزاماتها عند استحقاقها.

ج–بالنسبة للاقتصاد الوطني: فان مجموع الفائض المتحقق من قبل المؤسسات العاملة على المستوى الوطني يمثل تراكم الثروة الوطنية يعبر عنها يعاني الدخل الداخلي، مما يضمن زيادة فرص العمل مع الزيادة الدخل الفردي هذه من جهة ومن جهة اخرى يمول ميزانية الدولة على شكل الارباح.

3–انواع الربحية:

–تعتبر الربحية عن العلاقة ما بين النتائج والوسائل المستخدمة للحصول على هذه النتائج وتحدد وفق المعادلة التالية:

الربحية= النتيجة/ الوسائل المستخدمة.

–ان هذه الصيغة هي الصيغة العامة للربحية والمتمثلة بنسبة (مطلقة أو مئوية) ما بين بسطها ومقامها الا ان تعدد معاني " النتائج" والوسائل المستخدمة جعل النسب التي يمكن استعمالها للتعبير عن الربحية متعدد وكثيرة، ويمكن تعميمها في اربعة اصناف وهي كما يلي:

أ–الربحية الاقتصادية: يعبر عنها بالعلاقة ما بين نتيجة الاستغلال والوسائل المستخدمة" مجموع الاصول أو الخصوم) وان المعادلة تعرض على النحو التالي:[1]

الربحية الاقتصادية: نتيجة الاستغلال (قبل التوابع والتكاليف المالية/مجموع الاصول (أو الخصوم)×100

[1] خالص صافي صالح ، الربحية، مفاهيم وصيغ التعبير، مجلة العلوم التجارية العدد الاول ،الجزائر، 2002، ص 28.

تعتبر هذه النسبة عن امكانية ممتلكات المؤسسة "اصولها" في تحقيق نتيجة الاستغلال قبل التوابع والتكاليف المالية.

-الا ان هناك راي اخر او وضعية اخرى تعبر عن الربحية الاقتصادية حيث بفضل اصحاب الراي عدم الأخذ بمجموع الاصول او الخصوم في مقام المعادلة وانما استبداله برؤوس الاموال الدائمة بدلا من مجموع الاصول او الخصوم في مقام المعادلة وانما استبداله برؤوس الاموال الدائمة بدلا من مجموع الاصول او الخصوم، حيث انهم يعتقدون بانه اكثر منطقي ايجاد العلاقة بين نتيجة الاستغلال (قبل النواتج والتكاليف) والاصول التي ساهمت فعلا في تحقيق هذه النتيجة وان هذه العلاقة يعبر عنها بالصيغة التالية:

الربحية الاقتصادية= نتيجة الاستغلال (قبل التوابع والتكاليف المالية)/صافي الاصول الثابتة+ الحاجة الى راس العامل اللازم الاستغلال ×100

ب) الربحية التجارية: يتم حساب الربحية التجارية للمؤسسة وذلك بإيجاد العلاقة ما بين النتائج التي تحققها المؤسسة ورقم اعمالها ويمكن عرضها بالصيغة التالية:[1]

الربحية التجارية= فائض الاستغلال الاجمالي /رقم الاعمال×100

ان هذه النسبة تعتبر مهمة خاصة بالنسبة للإطارات ومسيري المؤسسات، حيث على اساسها يتم تقسيم القرارات المتخذة في مجال الانتاج وفي مجال الاستغلال واختيار سياسات وقدرات البيع وكذلك مقارنة ما هو مخطط له وما تم تحقيقه وتحديد الانحرافات واسبابها ، الا ان هذه النسبة لا تأخذ بعين الاعتبار" الامتلاكات" واثرها على التكاليف وكذلك لا تدخل في حساباتها التكاليف والتوابع المالية التي تحققها المؤسسة، لهذا يميل البعض الى استعمال صيغة اخرى لتعبير عن الربحية التجارية وذلك باستعمال نتيجة الاستغلال بدلا من الفائض الاجمالي للاستغلال فتصبح المعادلة كما يلي:

الربحية التجارية= نتيجة الاستغلال /رقم الاعمال×100

[1] Cqpieg.Element de lestion Financier. Mosson.2ene edition.paris 1982 p78.

-ان هذه الصيغة يطلق عليها " معدل الربحية" لانها تعبر عن مدى امكانية اودور رقم الاعمال على تحقيق نتيجة الاستغلال، بمعنى اخر يمكن القول بانها تعبر عن انتاجية رقم الاعمال في المؤسسة.

ج- ربحية الاصول المتداولة: يعبر عن ربحية الاصول المتداولة بتحديد العلاقة ما بين نتيجة الاستغلال الصافية المحققة خلال سنة معينة وقيمة الاصول المتداولة التي استعملت لتحقيق هذه النتيجة في نفس السنة وتعني نتيجة الاستغلال الصافية مجموع المبيعات الصافة مطروح منها التكاليف تتحملها المؤسسة لفرض انتاج وبيع المنتجات ويعيد وتكون النتيجة اكثر موضوعية في التعبير عن قابلية المؤسسة على تحقيق الارباح، اما مجموع الاصول المتداولة فيعبر عن رؤوس الاموال التي استعملت خلال السنة لتحقيق الاستغلال الصافية ويعيد تكون العلالقة المعبرة عن ربحية الاصول المتداولة كما يلي:[1]

الربحية التجارية= نتيجة الاستغلال /مجموع الاصول المتداولة×100

ان قياس ربحية الاصول المتداولة ومبايعة تطورها يمكن اعتماده واستعماله كأداة لتقسيم ادارة المؤسسة ومستوى ادائها ومدى قدرتها على تحقيق الاهداف المرسومة.

4- **ادوات قياس الربحية:** ان قياس الربحية يعتمد اساسا على الهدف الذي توصل تحقيقه من وراء احتسابها، وهنا يمكن التميز بين طريقتين لقياسهما وهما:[2]

1-قياس الربحية عن طريق تحليل التعادل:

ان تحليل نقطة التعادل من قبل ادارة المؤسسة يعتبر من الوسائل المستخدمة للتحكم في التكاليف والسيطرة عليها وايجاد العلاقة مابين حجم الانتاج المحقق والمباع وتكلفة واسعار البيع والايرادات المحققة، وكذلك يستخدم تحليل الفرص تحديد الحد الادنى من المبيعات التي بحيث المؤسسة تتحمل الخسائر.

[1] خالص صافي صالح، الربحية مفاهيم، المرجع السابق، ص33

[2] خالص صافي صالح، الانتاجية وثاتيراتها على الربحية في المؤسسة الصناعية مع تطبيق لاختيار النتائج في المؤسسة العامة للصناعات النسيجية في العراق مند تاسيسها الى غاية 1980، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية تخصص تسير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، الخروبة، جامعة الجزائر، 1999، 2000، ص 82-86-87.

ولتحديد نسب ربحية المؤسسة معينة يجب اولا تحديد ارباحها، ونسبها الى مقام معادلة الربحية، حيث يكون المعادلة في نقطة التعادل كمايلي:

-سعر البيع×الكمية المنتجة والمباعة= التكاليف الثابتة+ التكاليف المتغيرة.

-سعر البيع ×الكمية المنتجة والمباعة= الايردات الكلية في هذه النقطة.

وبتعويض التكاليف المتغيرة بما يعادلها(الكمية المنتجة× التكلفة المتغيرة للوحدة المنتجة والمباعة) تصبح كمايلي:

سعر البيع×الكمية المنتجة والمباعة=التلفة الثابتة +(الكمية المنتجة×التكلفة المتغيرة للوحدة المنتجة والمباعة)

[سعر البيع× الكمية المنتجة والمباعة]- [التكلفة الثابتة+(الكمية المنتجة×التكلفة المتغيرة للوحدة المنتجة والمباعة)]= الصفر.

فاذا ازادات الكمية المنتجة والمباعة وتجاوز نقطة التعادل فان المؤسسة تدخل مجال تحقيق الارباح والتي تحدد كما يلي:

-ارباح المؤسسة: [سعر البيع ×الكمية المنتجة والمباعة]- [التكلفة الثابتة+(الكمية المنتجة والمباعة× التكلفة المتغيرة للوحدة المنتجة والمباعة)].

وبإخراج الكمية والمباعة كعامل مشترك تصبح المعادلة كمايلي:

ارباح المؤسسة=الكمية المنتجة والمباعة(سعر البيع –التكلفة المتغيرة للوحدة الواحدة – التكلفة الثابتة الكلية.

-وانطلاقا من المعادلة اعلاه اصبحت العوامل التي تؤثر على ربحية المؤسسة واضحة ادينا وهي كما يلي:

-الكمية المنتجة والمباعة= فكلما ارتفعت هذه الكمية ارتفعت ربحية المؤسسة (على فرض بقاء العناصر الاخرى ثابتة).

-سعر البيع= فكلما ارتفع هذا السعر ارتفعت ربحية المؤسسة(على فرض بقاء العناصر الاخرى ثابتة).

-التكلفة المتغيرة للوحدة المنتجة والمباعة= فكلما ارتفعت اثرت سلبا على ربحية المؤسسة والعكس صحيح(على فرض بقاء العناصر الاخرى ثابتة).

-التكاليف الثايثة = كلما ارتفعت هذه التكاليف انخفضت ربحية المؤسسة والعكس صحيح (على فرض بقاء العناصر الاخرى ثابتة).

وانطلاقا مما سبق يتضح ان ربحية المؤسسة تتناسب مع الكمية المنتجة والمباعة واسعار البيع وعكسيا مع التكلفة المتغيرة للوحدة المنتجة والمباعة والتكاليف الثابتة، كذلك يجب على المؤسسة سيهدف الى تحقيق اقصى ربح ممكن العمل على:

-زيادة الكميات المباعة وتحسين هامش الربح، اما عن طريق زيادة الاسعار أو تخفيض التكاليف المتغيرة بترشيد استعمال الموارد.

-تخفيض التكاليف الثابتة عن طريق ضغطها الى ادنى حد ممكن وزيادة استغلال الطاقات الانتاجية المتاحة.

2- **قياس الربحية عن طريق اعداد التكاليف الكلية:** يمكن الوصول الى تحديد الربحية عن طريق استخدام محاسبة التكاليف وذلك بأعداد قائمة التكاليف الكلية وصولا الى تحديد تكلفة الانتاج والتكلفة الاجمالية للوحدات المباعة وكذلك استخراج سعر البيع للوحدة الواحدة والقيمة الاجمالية للمنتوج وان الفرق بين التكلفة الاجمالية لا نتاج المتبقي والمباع والقيمة الاجمالية للمنتوج يمكن النتيجة الاقتصادية للمؤسسة، ويمكن عرض قائمة التكاليف الكلية كما يلي في الجدول التالي:

الجدول رقم 1: قائمة التكاليف للوحدات المنتجة والمباعة

	تكلفة الوحدة الواحدة(دينار)	التكلفة الاجمالية للكمية المنتجة (دينار)
التكلفة الصناعية: الموارد واللوازم الاولية +اليد العاملة المباشرة	×× ×××	×××× ××××
=التكاليف الاولية المباشرة +المصاريف الصناعية المباشرة	×××× ××	×××× ×××
=التكاليف الصناعية المباشرة + التكاليف الصناعية غير المباشرة	×××× ××	×××× ××
=مجموع التكاليف الصناعية +التكاليف الادارية	×××× ××	×××× ××
=تكلفة الوحدة المنتجة	××××	×××

المعدة للبيع **+التكاليف التسويقية**	××	××
=تكلفة الوحدة المباعة **+هامش الربح للوحدة**	×× ××××	××× ××
= سعر البيع	××××	××××

المصدر : عمر عزاوي ، محاضرة ملقاة في مقياس المحاسبة التحليلية السنة الثانية.

المعهد الوطني للتجارة ملحق متليلي.2002/2003

ويترجح هامش الربح للوحدة الواحدة بعد5 الوحدات المباعة تحصل على هامش الربح الكل بحيث

-نستخرج التكلفة الإجمالية للكمية المنتجة يترجيح سعر تكلفة الوحدة المنتجة بعدك الوحدات المنتجة

-التكلفة الإجمالية للوحدات المباعة نستخرج يترجيح الوحدة المباعة بعدد الوحدات المباعة بعدد الوحدات المباعة تحت تحمل التكاليف التسويقية على الوحدات المباعة فقط.

-التكلفة الاجمالية للمؤسسة تساوي تكلفة الوحدات المباعة زائد تكلفة باقي الوحدات المنتجة.

-قيمة الوحدات المنتجة(المباعة والمتبقية) تستخرج بترجيح الكمية المنتجة بسعر الوحدة .

يتم استخراج النتيجة الاقتصادية بطرح التكلفة الاجمالية من قيمة الوحدات المنتجة.

وانطلاقا من الطريقتين المذكور بين اعلاه اصبح من الممكن التوصل الى قياس وتحديد الربحية التجارية وربحية الاصول المتداولة حيث ان مكونات الصيغ المحددة لهما متوفر لدينا وهي:

-رقم الاعمال.

-نتيجة الاستغلال.

-الفائض الاجمالي لاستغلال.

-مجموع الاصول المستخدمة في دورة الاستغلال.

المطلب الثالث: القوائم المالية ودورها في تحديد الربحية

1-ميزانية المالية ودورها في تحديد الربحية:

-الميزانية المالية: هي عبارة عن جدول يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المرتبة حسب مبدا الاستحقاقية بالنسبة للخصوم ومبدا للسيولة بالنسبة الاصول مع مراعاة التجانس بين عناصر كل مجموعة[1].

اولا: بناء الميزانية المالية:

[1] ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسير، ج1، تحليل مالي، مطبعة مدني، الجزائر، 1990، ص 40.

أ)**عناصر الاصول:** ترتب الاصول في الميزانية حسب درجة سيولتها أي حسب المدة التي تستغرقها للوصول الى تقو في حالة النشاط العادي للمؤسسة وتظهر عناصر الاصول في صنفين رئسيين المثلين فيما يلي:

- **الأصول الثابتة** :هي تلك الأصول التي يقوم المشروع بامتلاكها من أجل استخدمها في عملياته التشغيلية وليس لغرض الإنجاز بها وتنقسم إلى قسمين أصول ثابتة ملموسة وأخرى غير ملموسة[1]
- **الأصول المداولة** : تضم كافة الموجودات النقدية والموجودات التي تحصل عليها المؤسسة يأهل تحويلها إلى نقد خلال عام أو بيعها خلال عام والاستفادة من فرق السعر مثلا :المخزون السلعي بعناصرها الثلاثة) مواد أولية، منتجات قيد الإنجاز ،إنتاج تام(المدنيون .بما فيها الأرصدة المدية الأخرى وتحوي الأصول المتداولة العناصر التالية[2] .

–المخزونات:تأخذ المخزونات أول مركز في الأصول المتداولة نظر للمدة التي تستغرقها للوصول إلى سيولة وفي تزيد عن مدة الحقوق.

–الحقوق : هي مجموعة القيم التي تنتج من تعامل المؤسسة مع الغير والتي يعتبرعن الموجودات المالية للمؤسسة سواء كانت بحوزتها أو سوي تتحصل عليها خلال فترة زمنية معينة والتي يمكن تقسمها إلى قيم قابلة لتحقيق وقيم جاهزة.

ب–عناصر الخصوم :وتحتوي على عناصر التالية:

- **–الأموال الدائمة** : وتتكون من الأموال الخاصة والديون المتوسطة والطويلة الآجل.
- **الأموال الخاصة:**وتشمل رأس مال المؤسسة الخاصة بالإضافة إلى الاحتياطات ونتائج رمن التحصيص والمؤوانات.
- **الديون المتوسطة والطويلة الآجل** : هي مجموعة الديون التي تكون مدة استحقاقها تفوق السنة بمختلف أنواعها ومن يتصيدون الاستثمار التي تدفع غالبا على مدة أقساط سنوية[3]

[1] رضوان حلوة حنان وآخرون، اسس المحاسبة المالية، الطبعة الاولى، دار الحامد، الاردن، 2004، ص 257.

[2] صادق الحسني، التحليل المالي والمحاسبي، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الاردن، 1998، ص145.

[3] سليمان بلعور ، المرجع السابق، ص 63.

- **الديون القصيرة الآجل** :وهي القسم الثاني من الموارد وتشمل مجموعة الديون التي تستفيد منها المؤسسة لمدة لا تزيد عن السنة وتشمل المواردين والضرائب الواجبة الدفع والتبيعات وجزء من النتيجة الموزعة على العمال أو الشركات وحسابات الشركاء ذات المدة بالإضافة إلى عناصر الأخرى.

جدول رقم 2 يوضح الميزانية المالية المختصرة:

الأصول	الخصوم
الأصول الثابتة -الاستمارات المادية والمعنوية والمالية -عناصر الأصول الثابتة لأكثر من ستة	الأموال الدائمة -الاموال الخاصة -الديون المتوسطة والطويلة الأجل -الاستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة
الأصول المتداولة: -المخزونات -حقوق المؤسسة لدى الغير -المتاحات(الصندوق البنك الخزينة) -المتاحات(الصندوق البنك، الخزينة)	القروض القصيرة الأجل -المورد وملحقاته -الاعتمادات البنكية الجازية

المصدر : الياس بن الساسي، يوسف قريشي ،مرجع سق ذكره.ص.66

ثانيا : النسب المستخدمة لتحديد الربحية في الميزانية المالية:

أ-نسبية ربحية الأصول :ستي هده النسبة ما استخدام من الأصول للحصول على النتيجة وبالوحدات تمثل ما تعطيه الوحدة الواحدة من أصول متداولة من النتيجة الإجمالية[1]

نسبة ربحية الاصول= النتيجة الاجمالية /مجموع الاصول

ب) نسبة العائد على الملكية: وهي نسبة من النسب الربحية المرتبطة بالاستثمار حيث يتم بموجبها الربط بين صافي الربح المحقق خلال فترة ما بين حقوق الملكية لنفس الفترة وتأخذ مدة النسبة الصيغة التالية[2]:

[1] مبارك سلوس، التسير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص52.

[2] مؤيد راضي، خنفر، غسان فلاح المعارنة، مرجع سبق ذكره، ص 145.

العائد على حقوق الملكية= صافي الربح/ حقوق الملكية

ويمثل حقوق الملكية راس المال الاسهم بالإضافة الى الاحتياطات والارباح الختصرة.

ج)**نسبة صافي الربح الى الاصول:** ويعبر عن العلاقة بين الربح والاصول وتأخذ هذه النسبة الصيغة التالية:

العائد على الاصول= صافي الربح/مجموع الاصول

5-العائد على راس المال المستمر: ويتم بموجب هذه النسبية الربط بين صافي الربح وراس المال المستثمر وتأخذ النسبة الصيغة التالية:[1]

العائد على راس المال= صافي الربح/ راس المال المستثمر

2-جدول حسابات النتائج ودورة في تحديد الربحة : هو جدول بتضمن العناصر المرتبطة بتقسم الاداء وتعبير جدول حسابات النتائج وتتعبية تلخيصه الاعياء والنواتيج الملحقة خلال الدورة المحاسبة الجارية.[2]

1بناء قائمة حسابات النتائج :

أ)**رقم الاعمال** : هو الإيرادات المتولدة عن الانشطة الاساسية للمؤسسة ويتجدد حسب الحصة السوقية مدي سيطرة المؤسسة على الاسواق.[3]

ب)**الهامش التجاري** : هو مؤشر يقيس العلاقات التجارية بين المؤسسة والعملاء من حقيقة والمؤسسة المورد من حقيقة اخرى و يتمثل الهامش التجاري في الفرق بين مبيعات البضائع وتكلفة شرائها ويمكن حسابة كالتالي[4] :

الهامش التجاري= مبيعات البضائع- مشتريات البضائع- التغير في مخزون البضائع أو=مبيعات البضائع- بضاعة مستهلكة.

[1] نفسه

[2] شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبق لمعايير المحاسبة الدولية، الجزء الاول مكتبة الشركة الجزائرية، بدواو، الجزائر، 2008.

[3] الياس بن الساس، يوسف قريش ، مرجع سابق ، ص 169.

[4]ناصر دادي عدون، التحليل المالي، الجزء الاول، دار الحمادية العامة، الجزائر، 1999، ص 75

ج)الانتاج : نجد هذا المؤشر في حسابات النتائج للمؤسسات الانتاجية ويعني في المؤسسات التجارية ويتمثل في أجمالي المنتجات المصنعة باختلاف استخداماتها، اذا كان رقم الاعمال مؤشرا اساسيا لقباس فعالية المؤسسة على المدى المتوسط فان رصيد الانتاج يطور دلالة رقم الاعمال ليشمل العناصر التالية (الانتاج المباع ,الانتاج المخزون , انتاج المؤسسة لنفسها) وعليه يمكن حساب رصد انتاج حسب العلاقة التالية :

الانتاج = النتاج المباع +الانتاج المخزون +انتاج المؤسسة لذاتها

5-القيمة المضافة :تعب عن الثورة الاضافة التي حصلت عليهما المؤسسة وخلال استعمال خدمات وموارد الغير بالإضافة الى وسائلها الخاصة كما تعرف على انها الفرق بين المدخلات المالية المباشرة المخرجات المالية المباشرة ومن المنطور تعرف على انها الفرق بين المبيعات والتكاليف المباشرة لشرائها ويمكن حسابها من خلال العلاقة التالية :

القيمة المضافة :الهامش التجاري + انتاج الدورة –المشرية من المواد الاولية +التغير في مخزون من المواد الاولية +التغير في المخزون في المواد الاولية–المصاريف الخارجية الاخرى

ه)الفائض الاجمالي الاستغلال : يرتبط الرصيد بالنتيجة اكثر من ارتباطه بالخزينة حيث يرتبط رصيد التدفقات الحقيقية لدورة الاستغلال بالفرق بين الإيرادات المحصلة او التي تستحصل في الاجل القريب والمصاريف المسددة التي ستدفع في الاجل القريب اي انه يبقي الثروة المالية المحققة عن طريق النشاط الاساسي للمؤسسة ويمكن حسابه بالعلاقة التالية [1]:

[1]الياس بن الساس، يوسف قريش ، مرجع سابق ، ص174.

الفائض الاجمالي للاستغلال : القيمة المضافة +اعانات الاستغلال

–ضرائب ورسوم و اقتطاعات مماثلة

–مصاريف المستخدمين والمصاريف الاجتماعية

–مخصصات ومؤونات التدني قيم الأصول المتداولة

+ ايرادات الاستغلال الاخرى

– مصاريف الاستغلال الاخرى

تمتل مصارف وايرادات الاستغلال الاخرة في العناصر التي تتميز بخاصية الوسيطة ودلك مثل الإيرادات الاختراع رخص الاستخدام والانتاج ..... الخ .

و)نتيجة الاستغلال : هي رصيد دورة الاستغلال اي الفرق بين الإيرادات الاستغلال ومصاريف الاستغلال ويمكن حسابها اعتمادا على الفائض الإجمالي الاستغلال وذلك حسب العلاقة التالية[1] :

نتيجة الاستغلال =الفائض الاجمالي الاستغلال

+مخصصات الاهتلاكات ومؤونات التدني الاصول الثابتة

–استرجاع الاهتلاكات ومؤونات تدني قيم الاصول الثابتة

تعتبر نتيجة الاستغلال عن قدرة نشاط المؤسسة على توليد الفوائض وتكوين الثروة الاجمالية بعد تغطية مصاريف العمليات المالية الاستثنائية والضرائب على الارباح.

ز) النتيجة المالية: تتمثل النتيجة المالية في رصيد العمليات المالية الناتجة عن عمليات والمتمثلة في المصاريف المالية المرتبطة لعمليات الافتراض والإيرادات المالية المتولدة عن التوظيفات

المالية والتي تتضمن فيما يلي[2]:

[1] ناصر دادي عدون، المرجع السابق، 75.

[2] الياس بن الساسي، يوسف قريش، المرجع السابق، ص178

1-**المصاريف المالية :وتتضمن الآتي:**

-مخصصات مؤونات الأخطار المرتبطة بالمصاريف المالية والناتجة عن تناقص يم الاستثمارات المالية ..

-الفوائد والاقتطاعات المماثلة لها (الاقتطاعات البنكية)الفارق السلبي للصرف .

-المصاريف الصافية الناتجة عن التنازل عن الأوراق ومختلف التوظيفات المالية .

2-الإيرادات المالية: والمتكونة مما يلي:

-الإيرادات الناتجة عن الاستثمارات المالية ومختلف التوظيفات المالية.

-الفوائد والإيرادات المالية ومتها مداخيل الحقوق التجارية ومختلف التوظيفات .

-النتيجة الاستثنائية: تتمثل النتيجة الاستثنائية في الفارق بين الإيرادات والمصاريف ذات الطابع الإنساني وتتضمن مختلف العمليات التي لم يتم تصيفها ضمن عمليات الاستغلال والاستثمار والعمليات المالية.

3-**النسب المالية ودورها تحليل الربحية:**

أولاً: تعريف النسب المالية: تشير النسب المالية العلاقة بين بندين أو أكثر بنود القوائم المالية بمعنى إنها عبارة عن العلاقات بين بنود الميزانية فيما بينها قائمة الدخل فيما بينها أوبين بعض بنود الميزانية وبعض البنود قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)وذلك بقصد الكشف عن نواحي القوة والضعف في السياسات المالية[1]:

-أنوع النسب المالية:

تصنف النسب المالية على أسس مختلفة ومتعددة فقد تصنف حسب مصادر المعلومات التي تكونت منها النسب أو حسب الهدف من التحليل أو حسب الأنشطة الاقتصادية المشروعة[2].

[1] جمال الدين المرسي، احمد عبد الله الحالح، الادارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 151.

[2] مؤيد راضي، خنفر، غسان فلاح المعارنة، مرجع سبق ذكره، ص 129.

أ)النسب المالية المصنفة حسب مصادر المعلومات: ويتم تقسيمها إلى ثلاثة أقسام

-**نسب الميزانية المالية (المركز المالي)**:وهي النسب التي يتكون عناصرها من بنود المركز المالي كما هو الحال في نسبة الأصول المتداولة .

-نسب قائمة جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل):

وهي النسب التي يتكون السلف والمقام فيها من بنود قائمة جدول حسابات النتائج

-**نسب مختلفة:** وهي النسب التي تشكل من بنود قائمتين (الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج .

-النسب المصنفة حسب الهدف من التحليل :تصنيف هذه النسب حسب أهداف الجهة أو الجهات المستفيدة .

من التحليل فيتم تصنفها إلى:

ب)نسب السيولة: وهي النسب التي تقيس مدى فدوه المنسأة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عن استحقاقها باستخدام أصولها المتداولة دون تحقيق خسائر[1].

-النسب التداول: تستخدم في قياس اثر العلاقات الادارية على موارد المؤسسة الاقتصادية وتحسب بالعلاقة التالية [2]:

نسبة التداول: الأصول المتداولة /الالتزامات المتداولة

-نسبة السداد السريع: تتمثل بين العلاقة بين الأصول المتداولة بعد طرح المخزن ،وبين المنظوم المتداولة ونحسب بالعلاقة التالية:[3]

نسبة السيولة السريعة: الأصول المتداولة - المخزون /الالتزامات المتداولة

[1] شعيب شنوف، المرجع السابق، 200.

[2] محمد سمير الصبان، محمد عباس بدوي، المحاسبة المالية، مكتبة الجامع الحديث، الاسكندرية، 2006، ص 387.

[3] جمال الدين المرسي، احمد عبد الله اللحلح، المرجع السابق، ص 158.

–نسبة النقدية لي السيولة الحالية :وقطع هده النسبة مدى امكانية سداد الالتزامات القصيرة الأجل في الأوقات المناسبة ونحسب بالعلاقة:

نسبة النقدية: النقدية والأصول نسبة النقدية /الأصول المتداولة

ج–**النسب الربحية** :وهي النسب التي تقيس كفاءة الإدارة في استغلال موارد أمثل لتحقيق الأرباح وتعطي مؤشرات على مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات أصول الثابثة من بينها[1]:

معدل احمالي الأرباح: تقيس مدى مقدار الربح المحقق في وحدة النقدية كالمبيعات وتحسب بالعلاقة[2]:

معدل مجمل الربح :النتيجة الإجمالية /رقم الأعمال الصافي

–معدل العائد على المبيعات (هامش صافي الربح):تبين فدوة المؤسسة على تحقيق الربح وتحسب بالعلاقة التالية:

معدل صافي الربح= **النتيجة الصافية /رقم الأعمال (الصافي)**

معدل ادوات العملاء:

معدل أدوات العملاء =المبيعات الآجلة /متوسط حسابات العملاء

معدل دوران الموردين :

معدل دوران الموردين=المشتريات الآجلة/متوسط حسابات الموردين

متوسط فترة التحصيل:

متوسط فترة التحصيل=إجمالي حسابات الموردين/متوسط المبيعات

–متوسط فترة السداد:

[1] عدنان هاشم رحيم السامرائي، الادارة المالية (منهج تحليل شامل) ، الطبعة الثانية، الجامعة المفتوحة، لبيا، 1997، ص 123.

[2] المرجع السابق.

متوسط فترة السداد=إجمالي حسابات الموردين/متوسط المبيعات

- **فترة التخزين:**

فترة التخزين=360/معدل دوران مخزون

د)نسب الرفع المالي :التي تقيس مدى اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل الخارطة ومن بينها هذه النسبة[1].

-إجمالي الالتزامات إلى الأصول :تبين قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصير ة وطويلة الآجل ونحسب بالعلاقة التالية:

إجمالي الالتزامات إلى الأصول=إجمالي الالتزامات /إجمالي الأصول

-الالتزامات إلى حقوق الملكية :مدى إمكانية تغطية إجمالي الملتزمات باستخدام إجمالي حقوق الملكية.

إجمالي الالتزامات إلى الأصول= إجمالي الالتزامات /إجمالي حقوق الملكية

معدل تغطية الفوائد= صافي الربح قبل الفوائد في الضرائب /مصروف الفوائد

فروض طويلة الاجل إلى رأس المال العامل :وتحسب بالعلاقة التالية :

فروض طويلة الأجل إلى رأس المال العامل =الفروض طويلة الأجل/رأس المال العامل

-معدل العائد على حقوق الملكية : وتسمى بالمردودية الصافية لراس المال وتقيس مدى مساندة راس المال و تقيس مدى مساندة راس المال المملوك لحجم المبيعات وتحسب بالعلافة التالية :

معدل العائد على حقوق الملكية = النتيجة الصافية / حقوق الملكية

[1] عدنان هاشم رحيم السامرائي ،نفس المرجع السابق،ص 123

-**معدل العائد على الاستثمار** : يتكون من راس مال العامل زائد اجمالي الاصول طويلة الاجل وتحسب بالعلاقة[1]:

معدل العائد على الاستثمار = النتيجة الصافية / اجمالي الاستثمار

-معدل العائد على اجمالي الاصول: تقيس هذه النسبة العائد على اجمالي الاستثمار في الاصول الثابتة والاصول المتداولة وتحسب بالعلاقة التالية:[2]

معدل العائد على الاستثمار = النتيجة الصافية / اجمالي الاصول

نسبة النشاط (الكفاءة) : تقيس مدى كفاءة مؤسسة في استخدام مواردها المتاحة ومن بينها [3]

معدل دوران الاصول الثابتة :وتوضح مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الاستفادة المتلى من الاصول التابة لديها في تحقيق ارباح وتحسب بالعلاقة التالية

معدل دوران الاصول التابة = المبيعات / الاصول الثابتة

-معدل دوران المخزون : تحسب بالعلاقات التالية :

معدل دوران المخزون = كلفة المبيعات / متوسط المخزون

معدل دوران اجمالي الاصول : مدى نشاط الاصول في قدرتها توليد المبيعات

معدل دوران اجمالي الاصول = المبيعات / متوسط اجمالي الاصول

[1] الاميرة ابراهيم عثمان ، عبد الوهاب نصر الدين، المحاسبة الادارية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص 317.
[2] المرجع نفسه، ص 316
[3] نفسه، ص 206

تعليل الافقي لقائمة الميزانية المالية (المركز المالي)

أ)–**الاصول الثابتة** عندما تتجه الاصول الثابتة للارتفاع فان ذلك يعني ان المؤسسة قد استخدمت اصول جديدة.

ب– المخزون :زيادة في المخزونات قد تعطي مؤشرا علي تزايد النشاط في المؤسسة وتوسعها فيه بشرط ان يترافق ذلك مع زيادة المبيعات.

ج – **النقديات** :لها اثر هام على سيولة المؤسسة عن جهة وعلى تقييم اداء المؤسسة في توظيف اموالها من الجهة الاخرى.

د– **الدمم المدينة** :عند دراسة الاتجاهات في دمم المدين يكون من حروف الربط بين هاده الاتجاهات وتلك المسجلة في حجز مبيعات .

–**الالتزامات** :وهو يعني تخفيض راس المال بسبب من الاسباب لتغطية الخسائر او الغاء بعض الاسهم.

2–التحليل الافقي لقائمة جدول حاسبات النتائج:

–**المبادلات** :ان حدوت اي تغير سواء كان علي شكل زيادة او نقصان يمكن ان تسببه عوامل متعدد اهمها : سياسة البيع والتوزيع المتبعة في المؤسسة

–**المصاريف التشغيلية** :

فيعود التغيير الحادث في مصاريف التشغيل الى تغيرات المسجلة في مصاريف البيع والتسويق او النقصان فيها المبيعات حتى تستطيع المؤسسة الحكم على حدود انفاق هده المصاريف

–**الارباح الاجمالية** (النتيجة الاجمالية).تبين مدا قدرتها على سداد مصاريفها التشغيلية من هدا الدخل .

–**الضريبة على الارباح** : تعتمد التغيرات في الضريبة على الارباح المحققة

–النتيجة الصافية : تعتبر من اهم البنود التي يجب دراسة التغيرات الحادثة فيها لأهميتها في حكم على الاداء العام للمؤسسة.

2)التحليل العمودي للقوائم المالية:

–تعريف التحليل العمودي : يعني انه يتم دراسة العلاقة بين عناصر القائمة المالية على اساس كلي وفي تريخ معين ويمكن وصفه بالثبات او السكون[1].

الوزن النسبي للبند = قيمة البند/مجموع البنود الذي ينتمي اليها البند

أ)–التحليل العمودي لقائمة الميزانية العمودية (المركز المالي):

–قاعدة التحليل المؤدي في ميزانية هي :

قيمة كل بند من بنود الميزانية / مجموع الاصول او الخصوم100x

–العائد على الاصول : وتعرف بالصافي الربح الى الاصول وتحسب بالعلاقة

عائد الاصول = صافي الربح / مجموع الاصول

–العائد على اجمالي الاصول : ستخرج هاد المؤشر حسب العلاقات التالية

صافي الربح بعض الضريبة – اجمالي الاصول

[1] نفس المرجع، ص 94

–العائد علي متوسط الاصول :تفيد في قياس كفاء الاداراة في استتمار الاصول التي في حوزة الموسسة ويستخرج هدا الموشر بالمعادلة التالية [1]:

باقي الربح /متوسط مجموع الاصول

–**العائد علي حقوق الملكية** :يتم بموجب هده السنة الرابط بين الربح المحقق خلال فترة ما بين حقوق الملكية لنفس القدرة .

العائد علي حقوق الملكية –صافي الربح حقوق الملكية

بينما يكون الموشر المنخفض له علي ضعف او فشل الموسسة في دلك المجال اما عندما يتصمن حقوق الملكية في الموسسة اسهما ممتازة تاخد هده السنة الشكل التالي[2] :

صافي الربح توازنات –الاسهم /حقوق الملكية

–نسبة العائد في راس المستثمر :نسبة الرابط بين صافي الربح وراس المال المستتمر وتاخد الصيغة التالية :

العائد علي راس المستتمر =صافي الربح /راس المستثمر

–ب التعليل العمودي لقائمة كحسابات النتائج :

يتم في هادة التحليل نسب مختلف بنود قائمة حسابات النتائج الى البند الرئيسي في القائمة الا وهو المبيعات

[1] محمد سعيد عبد الهادي، المرجع السابق، ص 170

[2] مؤيد خنفر، المرجع السابق، ص 145.

-نسبة اجمالي الارباح الي رقم الاعمال الصافي:

تقيس مدي نجاح الموسسة في تخفيض التكاليف ومدي تقبل السوق لمونتجاتها وقد يكون مؤشرا طردي يستدعي عن المؤسسة دارسة مستيقضة لاسباب الانخفاض وتحسب بالكلفة التالية :

النتيجة الاجمالية /رقم الاعمال الصافي

-نسبة مصاريف التشغيلية الي رقم الاعمال الصافي :

نبين مقدار ما تستنفره مصاريف التشغيل من رقم الاعمال الصافي ونحسب بالعلاقة التالية :

-نسبة هامش ربح التشغيل (قبل الفوائد والضرائب) وتحسب بالعلاقة التالية

صافي ربح العمليات قبل الفوائد والضرائب /رقم الاعمال

ويعود السبب في احتساب هده السنة قبل الفوائد والضرائب و الايرادات المصروفات الأخرى لعدم سيطرة الإدارة علي هده العناصر ،و توضح هده السنة مدى الانخفاض المحتمل في سعر بيع الوحدة قبل ان تبدا المؤسسة في تحميل الخسارة ،وبذلك ينطر لهذه السنة كمقياس عام لكفات التشغيل[1] .

-نسبة الربح الصافي الي رقم الاعمال الصافي :

توضح هده السنة الربح المتولد عن كل دينار في المبيعات ويمكن حساب هده السنة عن طريق العلاقة:[2]

نسبة النتيجة الصافية الي رقم الاعمال =النتيجة الصافية /رقم الاعمال الصافي

[1] وليد ناجي الخيال، الاتجاهات المعاصرة ف التحليل المالي: الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق، الاردن، 2004، ص ص 78، 79

[2] جمال الدين المرسي، احمد صالح اللحلح، المرجع السابق، ص 173

ويشمل الصافي الربح مؤشرا هاما على قدرة الادارة في تسير انشطة المؤسسة بفاعلية ونجاح وهذا ما يمكنها عن تحقيق الايرادات الكافية للتغطية كافة مصاريف والمؤشر العالي لهده النسبة ،حكما

عاما على ادارة المؤسسة ويظهر امكانية المؤسسة على صمود في الاوضاع الاقتصادية المستقبلية الحركية كهبوط اسعار البيع او ارتفاع تكلفة المبيعات .

المبحث الثاني: الدراسة السابقة

المطلب الاول: رسائل ومذكرات

أولا: عيادي محمد لمين 2008 " مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة"

1/ **اهداف الدراسة:**

- محاولة ابراز اطار ظهور مفهوم نظام المعلومات المحاسبي.
- محاولة ابراز النظرية التطبيقية والقانونية التي يرتكز عليها نظام المعلومات المحاسبي.
- محاولة التطرق الى العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي والانظمة الوظيفة الاخرى.
- محاولة عرض لمختلف مكونات نظام المعلومات المحاسبي المالي.
- محاولة ابراز مساهمة التكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير ال النظام المعلومات المحاسبي المالي واثر ذلك على تحسين نوعية المعلومات المحاسبية.
- التطرق الى دور وأهمية نظم الرقابة والمراجعة الداخلية في مراقبة المعلومات المحاسبية في النظم اليدوية او الآلية.

2/**النتائج المتوصل اليها:** لقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج نذكر منها:

-تجميع وتخزين البيانات عن الأنشطة والعمليات المالية المختلفة.

-معالجة البيانات وتحويلها الى معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات وتوفيرها للمستخدمين الداخلين والخارجيين.

-تامين الرقابة الكاملة لحماية أصول المنشأة وممتلكاتها.

ثانيا: ساحل ناتج 2004" دراسة التكاليف المعيارية ضمن نظام المعلومات المحاسبية"

1/ **أهداف الدراسة:**

-محاولة تحديد طبيعة العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي وباقي نظم المعلومات الإدارية.

-محاولة إيجاد طريقة يعتمد عليها في تصميم نظام معلومات محاسبة التكاليف.

-إبراز الدعائم التي يرتكز عليها إعداد نظام تكاليف معيارية مون يتناسب مع نوعية المعلومات التي يحتاجها المسيرون.

-محاولة إظهار أهمية قياس الانحرافات وتحليلها لإيجاد القرار وتطبيق محاسبة المسؤولية

-محاولة تكييف نظام التكاليف المعيارية مع الوقت المنضبط

2/ النتائج المتوصل اليها: لقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- نظام معلومات المحاسبة المالية الذي تحكمه قوانين صارمة وتكون مخرجاته ذات طبيعة مادية موجهة في اغلبها إلى الأطراف الخارجية.
- نظام معلومات محاسبة التكاليف اذا كان بسيطا فهذا يعني ان تكلفة قياس المعلومات منخفضة، لكن قد ينجر عن هذه البساطة ان تكون تكلفة الأخطاء مرتفعة وبتالي فانه من باب الوسطية ومن باب تدنية التكاليف، أن يكون نظام محاسبة التكاليف الماثل هو الذي يحقق أدنى تكلفة كلية(تكلفة القياس زائد تكلفة الأخطاء) ويكون صدا عندما يتقاطع منحنى تكلفة القياس مع منحنى تكلفة الأخطاء.

ثالثا: ماهر سالم أبو هداف 2011م" تقييم مدى كفاءة نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات توزيع الوقود العاملة في قطاع غزة.

1/ أهداف الدراسة:

-بيان وتحليل دور نظم المعلومات المحاسبية في رفع الكفاءة الادارية والقدرة على اتخاذ القرار لدى الشركات التي تعمل في مجال توزيع الوقود والعاملة في قطاع غزة.

- التعرف على معوقات تطبيق النظم المحاسبية لدى الشركات.

– التعرف على المتطلبات الأساسية لهذه النظم والتي تعتبر احتياجات أساسية يجب توافر في هذه النظم لتلبية الاحتياجات الإدارية لهذه الشركات.

– التعرف على قدرة هذه النظم على توفير معلومات محاسبية ملائمة تتميز بالوجود والدقة والتوقيت المطلوب.

2/ **النتائج المتوصل إليها:** لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكرها كما يلي:

- عدم وجود برامج محاسبية متخصصة لمعالجة البيانات المحاسبة للشركات العاملة في مجال توزيع الوقود.
- عدم امتلاك المحاسن في إعداد وتطوير نظم المعلومات المحاسبة.
- توفر نظم المحاسبة القدر المطلوب من التقارير التي تساعد إدارة المنشاة في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.
- استخدام النظام المحاسبي الحالي يساهم في ترجمة الأهداف والسياسات العامة للمنشاة إلى إجراءات وبرامج تنفيذية في صورة موازنات تخطيطية.
- توفر نظام المعلومات المحاسبة الحالي معلومات إضافية (قوائم تحليلية، جداول إحصائية، رسوم بيانية) تساعد على إجراءات المقارنات وتقسيم الأداء.

المطلب الثاني: مقالات ومجالات

1) المجلة:

1- **صاحب الدراسة:** خالد أمين عبد الله وخالد قحطاني.

2- **عنوان الدراسة:** النسبة المعرفية وأثرها على كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية دارسو تحليلية على المصاريف التجارية في الأردن.

3- **نوع الدارسة:** المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلة العاشر، العدد الأول 2007م.

4- **مشكلة الدراسة**: إلقاء الضوء على العوامل البيئية المؤثرة على كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية المصرفية وقياس مدى حساسية نظم المعلومات المحاسبية في المصاريف التجارية في الأردن وتاثرها بالعوامل والمتغيرات المحيطة بها.

5- **النتائج المتوصل إليها**: لقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج نذكر منها:

-بما أن مستوى كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصاريف التجارية في الاردن بثاتر بدرجة تزيد عن المتوسط بكافة العوامل والمتغيرات النسبية فان ذلك يتطلب من الإدارة المصرفية أن تظهر اهتماما ودعما كافيين لجمع الخصائص الواجب توفرها نظم المعلومات المحاسبية.

- يجب على الإدارة المصرفية الاهتمام بتعزيز الأنماط والدوافع السلوكية الايجابية لدى العاملين لضمان غير لهم للنظام وتنفيذه بكفاءة وفاعليته.

- نظرا للدور الذي يلعبه نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الترابط والتكامل التنظيمي والوظيفي بين الإدارات والأقسام والأنظمة الفرعية المختلفة في المصاريف التجارية يجب على الإدارات المصرفية في الأردن توفير كافة الإمكانيات التعبئة التي تساهم في تفعيل دور نظم المعلومات ورفع مستوى كفاءتها.

ثانيا: الملتقى الدولي: "حول الإيداع والتعبير التنظيمي في المنظمات الحديثة دراسته وتحليل تجارب وطنية ودولية يومي 18 و19 ماي 2011م

1- صاحب الدراسة: الدكتور سرير عبد الله رابح.

2- عنوان الدراسة: فعالية التسير المؤسسة اداة الايداع.

3- مشكلة الدراسة:كيف لنا ان نوفر شروط الايداع داخل المؤسسة وما دور قيادة المؤسسة في توفير الشروط والايداع والتعبير.

4- **نتائج المتوصل اليها**: لقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج نذكر منها:

-أن الفعالية في التسيير والإيداع في الأعمال أداتين من أدوات التحديث والتطوير والمساهمة في مواجهة المشكلات القائمة والمحتملة للمؤسسة من خلال أحداث الجديد والتحديث والتطوير على مستوى الفردي والجماعي وعلى المستوى تنظيم وتقسيم الأداء على المستوى المؤسسة ومدى العملية تأخذ بعين الاعتبار حدود الفاعلية والابتكار والشروط الموضوعية والذاتية لأداء، وكذلك الأخذ بعين الاعتبار منطلق التسيير وعلاقة الرئيس بالمرؤوس ومستوى الثقة والحرية في تقدير الأشياء وتحسين الأداء.

وفي الأخير سنتناول في بحثنا هذا دور نظام المعلومات المالي في زيادة الربحية بالمؤسسة الاقتصادية.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراستنا لهذا الفصل خلصنا إلى ضرورة توافر نظام معلومات مالي في كل مؤسسة اقتصادية باعتبارها احد أهم وسائل توفير واستغلال الامثل لمواردها المالية، فهو الذي يضطلع بمهمة جمع وعالجة كل البيانات الضرورية التي تساهم في اتخاذ القرارات المالية الفعالة والفاصلة في مصير المؤسسة لذا وجب على هذه الاخيرة السهر على تطوير وتحديث هذا النظام بصفة مستمرة لجعله أكثر تكيفا وتأقلما مع التغيرات المحيطة بالمؤسسة، واكثر انسجاما وتناسقا مع الاهداف الجديدة لها.

كما انه يساهم في توفير المعلومات المالية لمختلف مستخدميها الذين أصبحت حاجتهم لها تختلف باختلاف أهدافهم وعلاقتهم بالمؤسسة.

الفصل الثاني

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب.

تمهيد:

بعد دراستنا النظرية قمنا بدراسة حالة المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب فمن هذا المنطلق سوف نتطرق له\ا الفصل إلى دراسة تطبيقية لموضوع البحث وذلك على مستوى "وحدة غرداية" فبعد التقديم نبذة عامة حول المؤسسة بالإضافة إلى الهيكل التنظيمي ومختلف المديريات وذلك خلال المبحث الأول وأما في المبحث الثاني يتم التطرق إلى القوائم المالية للمؤسسة وفق نظام المعلومات المالي.

لهذا يتم تقسيم الفصل التطبيقي إلى مبحثين:

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب.

المبحث الثاني: القوائم المالية في المؤسسة.

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة الأم وفروعها:

تمثل صناعة الحديد والصلب الركيزة الأساسية لتطوير وتحديث الاقتصاد الوطني، لما توفره من منتجات مصنعة أو شبه مصنعة، تستعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية كالزراعة، النقل، البناء، وفي الصناعات الأخرى كالصناعات الميكانيكية والبترولية، و من أهم مؤسسات هذه الصناعة نجد المؤسسة العمومية الاقتصادية "الجزائرية لصناعة الأنابيب **ALFAPIPE**".

1- النشأة التاريخية للمؤسسة الأم:

تعود نشأة المؤسسة العمومية الاقتصادية" الجزائرية لصناعة الأنابيب**ALFAPIPE**"إلى الشركة الوطنية للحديد والصلب**SNS**، والتي تعتبر أول شركة أسستها الجزائر في ميدان صناعة الحديد والصلب، ولقد بدأت هذه الشركة نشاطها بعد الاستقلال وأخذت في التوسع خصوصا بعد إعادة تأميم الوحدتين **SOTUABAL**و **ALTUMEL** وتمت عملية التأميم بعد إمضاء وثيقة تعاون تقني لثلاث سنوات من عام 1968 إلى 1972 مع مؤسسة **VOLLOVEC** بغرض المساعدة في التسيير التقني، كما تم إنشاء مركب الحجار الذي يعتبر الركيزة الأساسية لصناعة الحديد والصلب في الجزائر.

وفي إطار إعادة هيكلة الشركة الوطنية تم تقسيم الشركة الوطنية للحديد والصلب **SNS** إلى عدة شركات هي:

- شركة **SIDRE** التي تشرف على مركب الحجار بعنابة،
- شركة **EMB** من اختصاصها صناعة المنتجات الخاصة بالتغليف،
- شركة **ENIPL** تقوم بإنتاج الحديد الموجه للبناء والأشغال العمومية،
- شركة **ENGL** مختصة بصناعة الغازات الصناعية،

- شركة **ANABIB** وهي الشركة الوطنية للأنابيب وتحويل المنتجات المسطحة المختصة بإنتاج الأنابيب بمختلف أنواعها بالإضافة إلى المنتجات المسطحة وزوايا الأنابيب الفلاحية(**PIUOT**) ومختلف تجهيزات الري كنتيجة لزيادة الطلب الداخلي والخارجي على الحديد والصلب في هذه الفترة وخاصة في القطاع البترولي.

* وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية وبعد إصدار القانون رقم:01/88 تمت إعادة هيكلة الشركة حتى أصبحت تسمى "المؤسسة العمومية الاقتصادية للأنابيب" واتي استقلت بمجلس إدارة خاص بها ورأس مال تابع للدولة تفرعت عنها عدة وحدات:

- وحدة الأنابيب الغاز "تبسه" **TGT**،
- وحدة الصفائح المفتوحة الناقلة للماء "وهران" **TON**،
- وحدة الأنابيب الصغيرة "الرغاية" **PTS**،
- وحدة الأنابيب الكبيرة "الرغاية" **GTR**،
- وحدة الأنابيب وتجهيزات الري "برج بوعريريج" **TMIA**.

2- نشأة وحدة غرداية:

نشأة وحدة غرداية سنة 1974 برأس مال قدر **ب 00 ,700.000.000 دج** حيت تم إنشاؤها بالمنطقة الصناعية بنورة (غرداية)، من طرف المؤسسة الألمانية **HOCH**، وكانت بداية النشاط يوم 7 أفريل 1977، بمساعدة الشركة **HOCH** المنجزة للمشروع لمدة 10 سنوات، بطاقة إنتاجية تدر ب 100 ألف طن سنويا وبتشغيل 764 عاملا، بعد ذلك حصلت التطورات التالية:

- في 1983/11/15 تمت إعادة هيكلة الوحدة وهذا تبعا للقرار الصادر بالجريدة الرسمية 46/83، والهدف منه تسهيل عملية الاتصال مع المؤسسة الأم وكذلك التحكم في عملية الإنتاج؛

- سنة 1986 تم إنشاء ورشة للتغليف بالزفت وكذلك في إطار توسيع النشاط؛
- سنة 1989 انقسمت الوحدة إلى فرعين هما: وحدة الأنابيب والخدمات القاعدية، وحدة الخدمات المختلفة؛
- في سنة 1991 تم ضم الوحدتين السابقتين بسبب فشل تسيير وحدة الخدمات المختلفة نتيجة الخطأ في الدراسة التقنية لورشة التغليف الداخلي بالإسمنت الناقل للمياه؛
- في سنة 1992 تم إنشاء ورشة التغليف الخارجي بمادة البولي تلان، وهدفها تحسين الجودة؛
- في 2000/10/15، وبعد إعادة هيكلة المجموعة أصبحت الوحدة مؤسسة عمومية اقتصادية تحت اسم **PIPE GAZ**، حيت تعتبر وحدة الأنابيب وحدة إنتاجية بالدرجة الأولى ويتم الإنتاج بالطلبيات وإبرام العقود كما تسعى إلى جلب المستثمرين الصغار، حيت تبيع لهو الفضلات والمهملات، بهدف التخلص منها وتوفير السيولة المالية، وقد أعدت المؤسسة برنامجا للحصول على شهادة الإيزو 9001(الجودة الشاملة)، وقد حصلت عليها في 2001/01/02؛
- في جوان 2006 انتقلت وحدة عنابة ووحدة غرداية عن مجموعة الأنابيب تحت اسم **ALFAPIPE**، ومقرها الرئيسي بحيدرة(العاصمة).
- وفي سنة 2007 أصبح رأسمالها يقدر ب **2500.000.000, 00 دج**

وتعتبر ***ALFAPIPE*** بغرداية وحدة إنتاجية بالدرجة الأولى ويكون الإنتاج فيها حسب الطلبيات وإبرام العقود ويتم ذلك على مستوى متوسط وقصير المدى.

المطلب الثاني : الأهمية الاقتصادية و الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة .

أولا: الأهمية الاقتصادية للمؤسسة:

إن الأهمية الاقتصادية لهذه المؤسسة تتمثل في الدور الاقتصادي الذي تلعبه على مستوى المحلي أو الوطني أو حتى الدولي وذلك من خلال مايلي :

- المساهمة في تدعيم عدد من القطاعات المهمة في الاقتصاد الوطني كقطاع الفلاحة و الري ، وقطاع المحروقات ، فهي تتعامل مع كل من سوناطراك و سونلغاز ومحاور الرش الخاصة بقطاع الري ..... الخ، حيث تقوم بتغطية حوالي 60 % من احتياجات السوق الوطنية.
- على الصعيد الداخلي فهي تساهم في تشغيل حوالي 930 عامل ما يعني امتصاص جزء من البطالة الموجودة على مستوى المنطقة ، والتشغيل يشمل جميع المستويات كسائقين و رجال الأمن الداخلي للمؤسسة ، والمسيرين ، العمال داخل الو رشات المهندسين ..... الخ

كما تساهم في فك العزلة عن مناطق الجنوب بصفة عامة ومنطقة غرداية بصفة خاصة ، ومما يزيد من فعالية دورها موقعها الاستراتيجي والقريب من أهم مناطق الحقول البترولية كحاسي الرمل و حاسي مسعود و عين أميناس.

- المساهمة في زيادة إيرادات الولاية من خلال الضرائب التي تقوم بدفعها الى مصلحة الضرائب التابعة للولاية
- أما على مستوى الصعيد الدولي لعبت وما زالت تلعب دورا فعالا في نشر السمعة الحسنة على مستوى الجودة منتجات المؤسسات الوطنية وخاصة بعد تحصلها على شهادتي $ISO\,9001$ و $APIQ1$

وعملها على التسجيل في شهادة الإيزو 14001 من خلال العمل على تحقيق متطلبات نظام الإدارة البيئية والمراجعة البيئية مع تنفيذها لنظام الرعاية الصحية والسلامة البيئية *HSE*.

ثانيا: الأهداف الاستراتيجية :

تعد الأهداف الاستراتيجية سببا لتميز المؤسسة واستمرارها ودفعها نحو البقاء ، من هذه الأهداف التي تبنتها المؤسسة وتسعى الى تحقيقها بكل ما لها من طاقة :

- المساهمة في تغطية الاحتياجات الوطنية (قطاع المحروقات و الري .
- السعي لجلب الكفاءات البشرية والعمل على استقرارها من خلال التدريب والتكوين المستمر
- تخفيض التكاليف لتتمكن من بيع منتجوها بسعر تنافسي يضمن لها حصتها السوقية وبالتالي تحقيق معدلات الربحية المطلوبة
- العمل على تخفيض الديون لتفادي العوائق الناجمة عنها .
- المساهمة في تنمية المنطقة ، والعمل على امتصاص البطالة وذلك بخلق مناصب شغل جديدة .
- تطبيق مقاييس الجودة العالمية لمنتجاتها .
- العمل على الاحتكاك بالمؤسسات الأجنبية من أجل اكتساب التكنولوجيا الجديدة في مجال عملها.
- المساهمة في التنمية الوطنية وذلك من خلال تمويل الخزينة العمومية .
- محاولة كسب مستثمرين أجانب من خلال التسويق الالكتروني.
- العمل على تطوير نظام المعلومات يساعد على اكتساب التقنيات الجديدة في مجال تخصصها .
- توفير رؤوس الأموال الأجنبية (العملة الصعبة) .
- إيجاد أسواق داخلية و خارجية لتصريف منتجاتها وللحصول على المادة الأولية.
- يقوم بإعدادها المدراء التنفيذيون وذلك بالتنسيق مع أعضاء مجلس الإدارة

الشكل رقم (1): الهيكل التنظيمي لمؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز

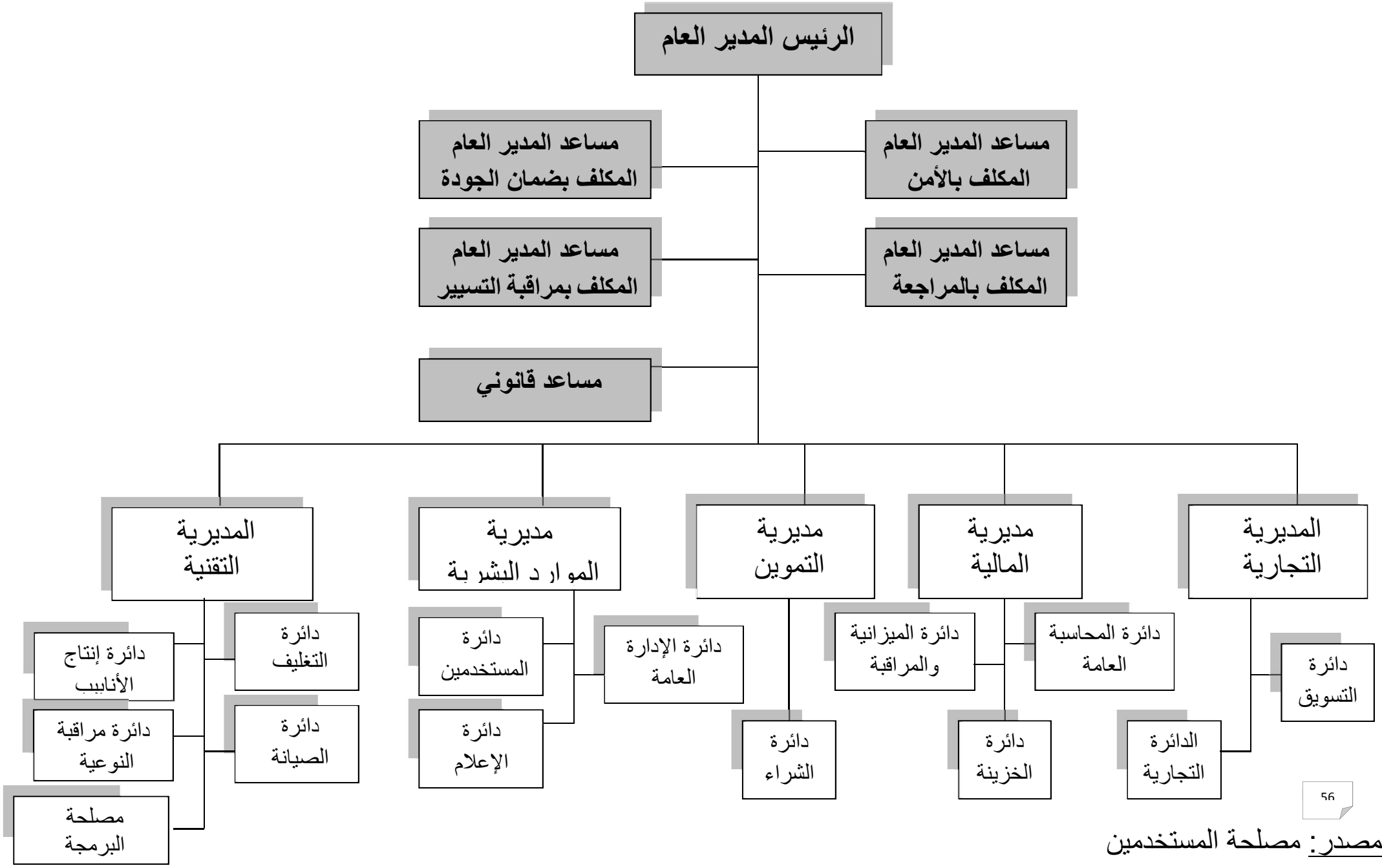

المصدر: مصلحة المستخدمين

المطلب الثالث: الوظيفية المالية للمؤسسة

اولا: تعريف بالوظيفة المالية لـــــ "ALFAPIPE"

تعد الوظيفة المالية من الوظائف الاساسية في اية مؤسسة، سواء كانت عمومية او خاصة، ومهما كان طبيعة نشاطها اذ يتسع مفهومها من مجرد تدبير الاموال ليتعداها الى استخدام الامثل والعمل على ايجاد الحلول للقيود التي تواجه المؤسسة من: التوازن ، الوفاء، الاستقلالية المالية الى المردودية.

- يتجسد مفهوم الوظيفة المالية على المستوى المؤسسة الجزائرية لصناعة الانابيب "ALFAPIPE" في الدور الذي تؤديه من خلال سعيها في البحث عن اموال من مصادرها الممكنة، بعد تحديد الحاجات التي تريدها من الاموال من خلال برامجها وحجم المشاريع الاستثمارية التي تشرف على انتاجها وتتجسد هذه المصادر في ما صرح به المدير المالي للمؤسسة في الديون القصيرة والمتوسطة الاجل واعتمادها ايضا وبشكل معتبر على التمويل الذاتي.

ما تم استنتاجه من خلال توجدنا في المؤسسة وبالتحديد في مديرية المالية طيلة فترة التربص ان الوظيفة المالية في المؤسسة ليست مكلفة فقط بجلب الاموال بل تأخذ على عاتقها كل المشاكل ذات الطابع المالي والتي من بينها:

-تحديد الاحتياجات المالية.

- تخصيص وتوزيع الاموال على مختلف الانشطة التي تقوم بها المؤسسة.

- متابعة ومراقبة وتنفيذ البرامج المالية، وحصرها على ان تتم العمليات المالية ضمن الخطوط المرسومة في الخطة العملية والبرامج الموزعة على فترات السنة كلها في شكل موازنات تقديرية.

وعلى ضوء ما سبق فان الوظيفة المالية في مؤسسة"ALFAPIPE" تجمع عددا من الفروع المتعلقة بكل من التمويل والمتابعة، المحاسبة، المؤشرات المالية، المراجعة الداخلية ، تسيير الخزينة، الميزانيات التقديرية.

وعليه خلصنا إلى الأهداف التي تضعها الوظيفة المالية في المؤسسة نصب عينيها مايلي:

- السيولة.
- المردودية.
- تنفيذ المشاريع في الآجال المحددة دون تأخر لأنه يكلفها مصاريف باهظة.

ثانيا: تقديم إدارة المحاسبة والمالية

تقوم بعمليات المالية والمحاسبة وتطبيق إجراءات وأنظمة المحاسبة بتحليل الحسابات ومراقبة مختلف التصريحات من رقم الأعمال وضرائب كما تقوم بإعداد مختلف الدفاتر والسجلات المحاسبية كما تقوم بمراقبة التسيير والشؤون المالية.

وفي مايلي تقدم الهيكل التنظيمي لدائرة المحاسبة المالية.

أ- تعريف إدارة المحاسبة و المالية.

تقوم بعمليات المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات المحاسبة بتحليل الحسابات ومراقبة مختلف التصريحات من رقم أعمال وضرائب كما تقوم بإعداد مختلف الدفاتر والسجلات المحاسبية، ضف الى ذلك تقوم بمراقبة التسيير والشؤون المالية.

وفي مايلي تقدم الهيكل التنظيمي لدائرة المحاسبة المالية.

الشكل رقم (2): يوضح الهيكل التنظيمي لدائرة المحاسبة والمالية

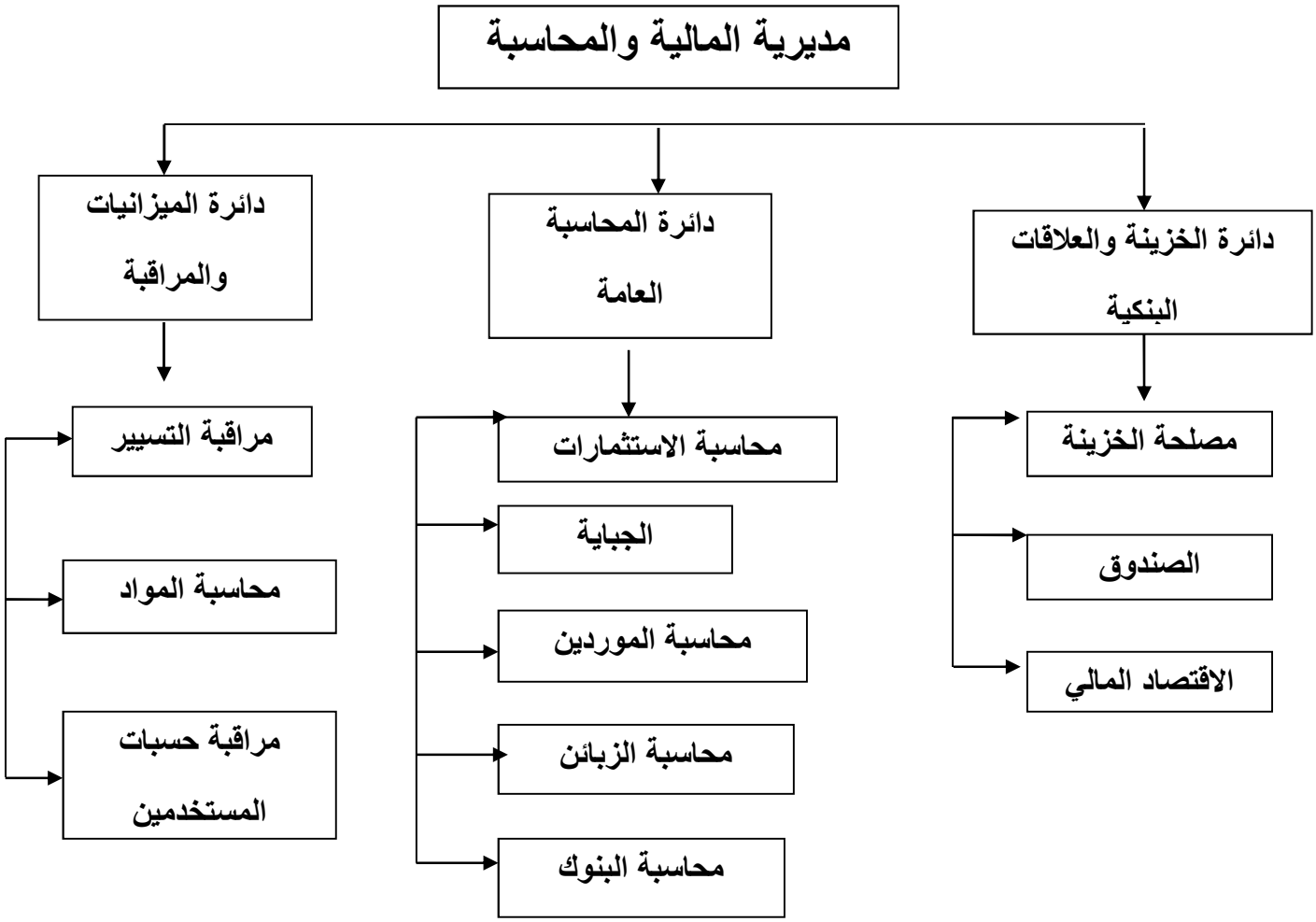

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على معلومات دائرة المحاسبة والمالية في المؤسسة.

ب- تحليل وتوصيف إدارة المحاسبة والمالية: تنقسم إلى ثلاث (مديريات) أو دوائر:

- **دائرة الخزينة والعلاقات البنكية**: تهتم بكل ما يتعلق بالمعاملات مع البنوك وهي مسؤولة عن المال الموضوع في المؤسسة نقدا ويتمثل ذلك في الخزينة.

وتتفرع هذه الدائرة إلى ثلاث مصالح وهي:

- مصلحة الخزينة.
- مصلحة الصندوق.

- مصلحة الاقتصاد المالي.

- **دائرة المحاسبة العامة:** تلعب دورا محوريا ومهما فكل العمليات المحاسبية في المؤسسة تمر على مصالح هذه الدائرة ومن بينها:

  - -مصلحة محاسبة الاستثمارات.
  - مصلحة محاسبة الجباية.
  - مصلحة محاسبة الموردين.
  - مصلحة محاسبة الزبائن.
  - مصلحة محاسبة البنوك.

- **دائرة الميزانيات والمراقبة:** تهتم هذه الدائرة بإعداد الميزانيات التقديرية ومراقبة التسيير في المؤسسة، وتنقسم إلى ثلاث مصالح:

-مراقبة التسيير.

- محاسبة المواد.

- مراقبة حسابات المستخدمين.

المبحث الثاني : القوائم المالية في المؤسسة المطلب الاول: تحليل الميزانية المالية

1- جانب الأصول (الاستخدامات):

ولتسهيل قراءة وتوضيح ذلك أكثر يمكننا عرضها في:

الأشكال رقم (03) قائمة الميزانية المالية للمؤسسة جانب الأصول:

تغيرات مكونات الأصول

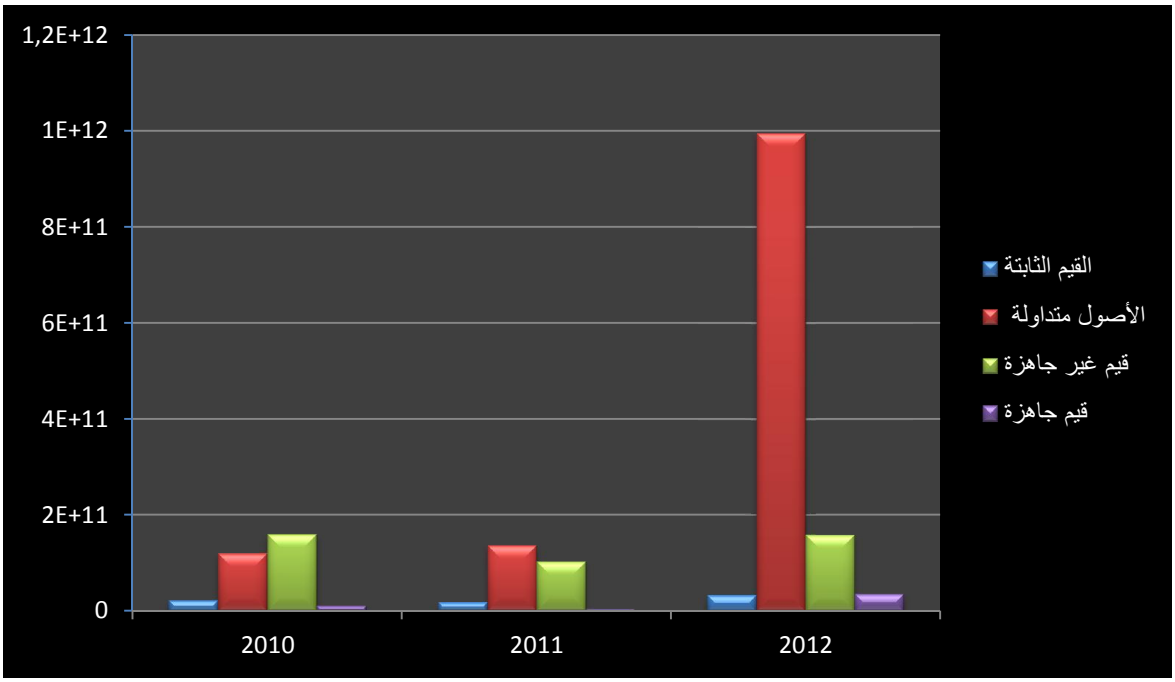

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على المصلحة المالية.

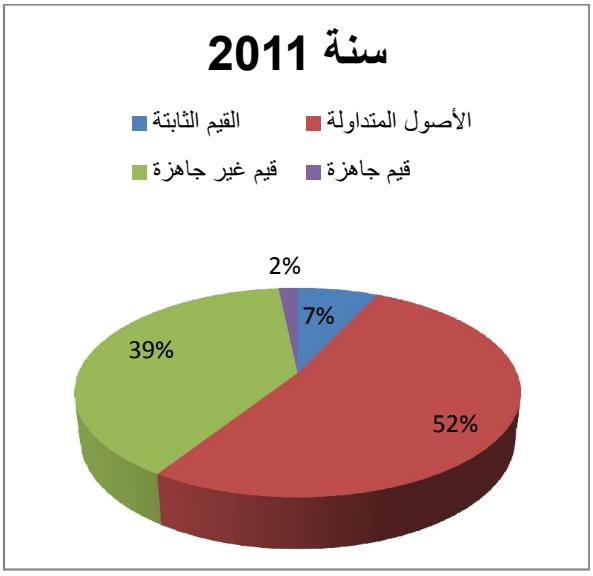

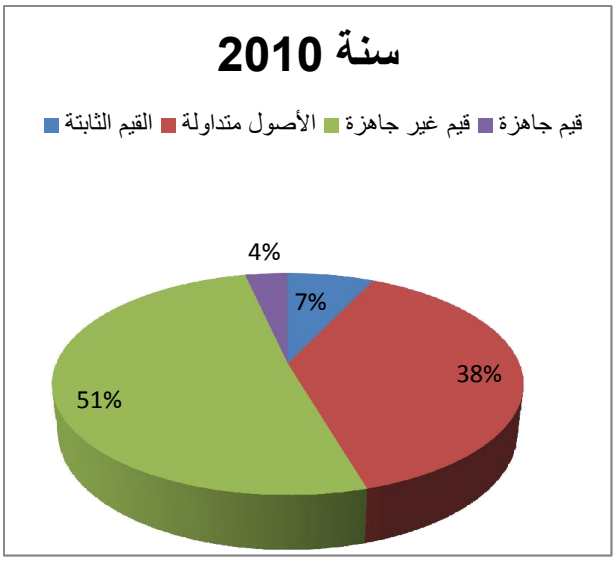

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على المصلحة المالية.

التعليق:

- إن غياب القيم الثابتة ناتج عن أقساط اهتلاكات لكل دورة محاسبية ومن جهة أخرى فان القيم الثابتة لا تأخذ إستراتيجية كثيرة لا تبعد عن**7%**.

- كما كانت الأصول المتداولة في أعلى نسبة سنة**2012**قدرت ب **81%**نظرا لانطلاق المؤسسة دورتها بمشروع **GZ3** وانتهاء هذه الدورة بمشروع **GR5**.
- من خلال الشكل نلاحظ أن القيم غير جاهزة سجلت أعلى مستوياتها سنة **2010**قدرت ب **51%** وهذا بسبب انعدام التسبيقات البنكية، كما نلاحظ أنها في انخفاض مستمرا لسنتي **2011**و**2012**وذلك بسبب وجود تسبيقات بنكية على مستوى المؤسسة الأم مع الانطلاق من تحصيلات الزبائن(سوناطراك).
- أما بالنسبة للقيم الجاهزة فيلاحظ أن للمؤسسة نجاح كبير لسياستها المالية وهذا راجع لتخلصها من الديون البنكية.

2- جانب الخصوم (الموارد):

الشكل رقم (04) قائمة الميزانية المالية للمؤسسة جانب الخصوم:

تغيرات مكونات الخصوم

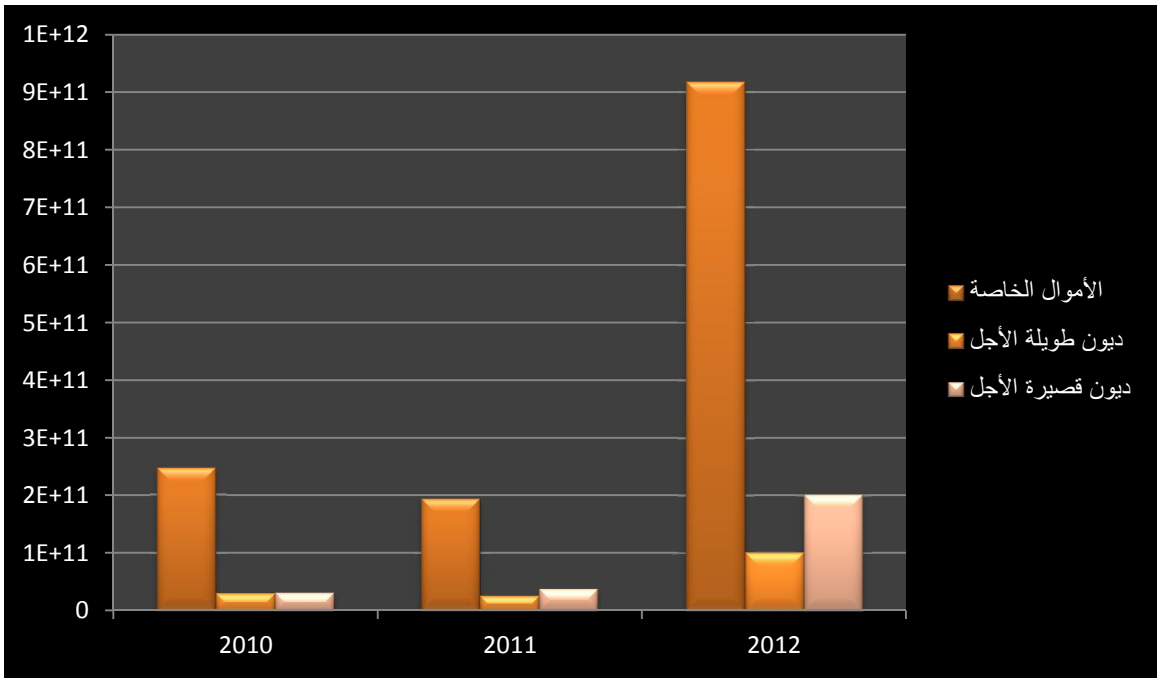

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على المصلحة المالية

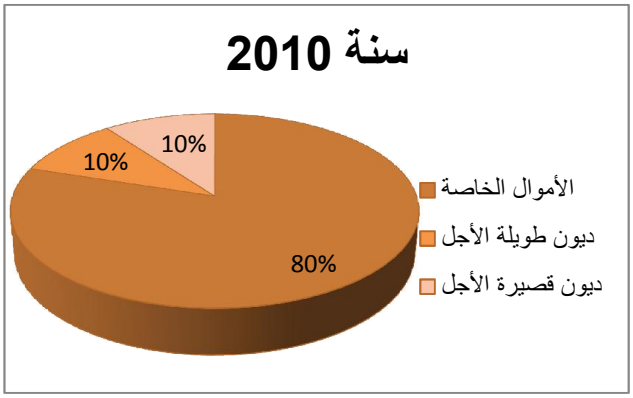

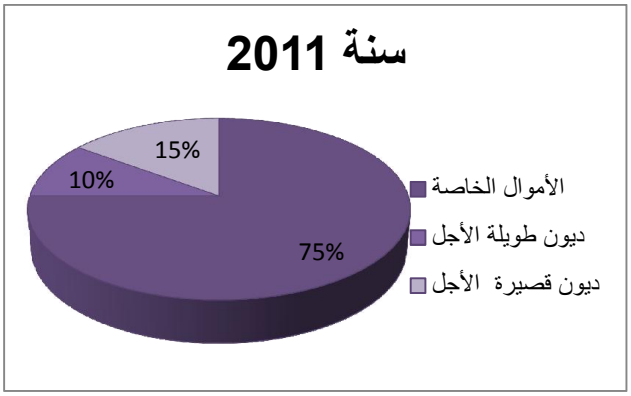

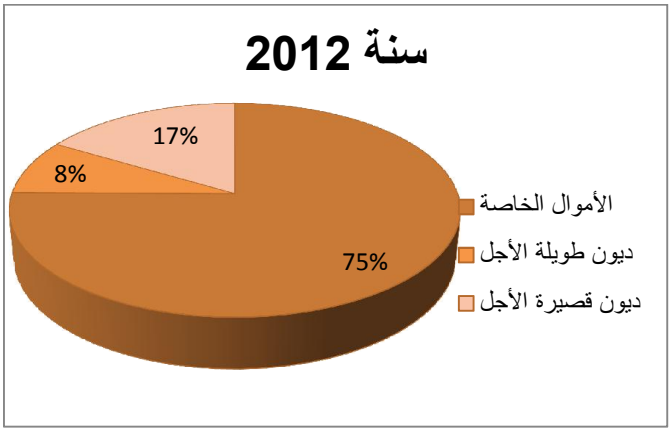

- يلاحظ أن الأموال الخاصة كانت منخفضة سنة 2010-2011 وهذا راجع للخسائر
- التي كانت في المؤسسة،أما في سنة 2012حققت المؤسسة ربحا نتج عنه ارتفاع في الموال الخاصة.
- شهدت الديون طويلة الأجل ارتفاعا ضئيلا ومستمرا خلال فترة الدراسة كون المؤسسة لا تعتمد عليها بشكل كبير في تمويل استثماراتها.
- أما فيما يخص الديون قصيرة الأجل أنها مرتفعة بالنسبة لسنة 2012 مقارنة بالسنوات السابقة.

المطلب الثاني: النسب المالية وعتبة المردودية.

أولا: تحليل الميزانية بواسطة النسب

بعد دراستنا للميزانية المالية على مدى ثلاثة سنوات سوف نحلل هذه الميزانية عن طريق مؤشرات التوازن المالي، إذ تستعمل هذه النسب في معرفة ما مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح وتحقيق فائض من إيرادات التشغيل ومن أهمها:

- نسبة الاستقلالية المالية= الأموال الخاصة / مجموع الديون.
- نسبة الخزينة العامة= الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل.
- نسبة الخزينة الفورية= القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل.
- نسبة التمويل الخاص(الذاتي)= الأموال الخاصة / القيم الثابتة.
- نسبة التمويل الدائم= الأموال الدائمة / القيم الثابتة.
- نسبة قابلية السداد= مجموع الأصول / مجموع الديون.
- نسبة المردودية التجارية= نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال الصافي.
- نسبة دوران العملاء=(رصيد الزبائن نهاية الدورة / بيع للزبائن TTC)*360
- نسبة التداول= الأصول الجارية/ الخصوم الجارية
- نسبة التداول السريعة= (الأصول الجارية – المخزون السلعي) / الخصوم الجارية
- نسبة النقدية= الأصول النقدية / الخصوم الجارية.
- قدرة التمويل الذاتيCAF= النتيجة الصافية + الإهتلاكات والمؤونات.

الجدول رقم(4): جدول يوضح النسب المالية .

السنوات / النسب	2010	2011	2012
نسبة الاستقلالية المالية	3.97	3	3.02
نسبة الخزينة العامة	3.76	3.49	4.92
نسبة الخزينة الفورية	0.34	0.11	0.18
نسبة التمويل الذاتي	11.25	10.75	27.55
نسبة التمويل الدائم	12.65	12.18	30.61
نسبة قابلية السداد	4.97	4	4.02
نسبة المردودية التجارية	-38.02	-0.15	-10.03
نسبة دوران العملاء	1623.17	10.14	28.41
نسبة التداول	9.11	6.23	5.89
نسبة التداول السريعة	5.35	2.74	0.97
نسبة النقدية	0.34	0.11	0.18
قدرة التمويل الذاتيCAF (دج)	2592761300000	2560912900000	10022267400000

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على لمصلحة المالية.

التعليق:

- يلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية للمؤسسة خلال السنوات الثلاثة أكبر من الواحد،هذا يعني أن المؤسسة مستقلة ماليا ومن المستبعد أن تتعرض لضغوط خارجية من طرف الدائنون.
- فيما يخص نسبة الخزينة العامة أكبر من الواحد ،فهدا يدل على أن المؤسسة قادرة على الالتزام بتسديد ديونها القصيرة الأجل كما تبين أنها حققت فائض في الخزينة.
- ونلاحظ أن نسبة الخزينة الفورية فقدرت **0.11%** في سنة **2011 أي** اقل من **0.5%** هذا يعني أن المؤسسة لديها عجز في تمويل ديونها القصيرة الأجل بالقيم الجاهزة،إذ ستواجه صعوبة في الخزينة إذا كانت مدة تمويل القيم القابلة للتحقق إلى القيم الجاهزة اكبر من مدة استحقاق الديون قصيرة الأجل.كما نلاحظ أن هذه الأخيرة في تحسن حيث قدرت ب**18%**
- نسبة التمويل الذاتي خلال سنة **2012** تفوق **27 %** لان الاستثمارات تمول من طرف الأموال الخاصة .
- نسبة التمويل الدائم أن مجموع الأموال الخاصة والديون الطويلة الأجل مقارنة مع القيم الثابتة قدرت ب**30%**سنة**2012**.
- نسبة قابلية السداد نلاحظ أن هناك انخفاض ملحوظ خلال سنوات الثلاثة قدر ب**4%** نظرا للمؤونات والمخزونات والحقوق التي كانت جد عالية.
- نسبة التداول تفوق الواحد خلال السنوات الثلاثة أي أن المؤسسة قادرة على تغطية الالتزامات المستحقة بالموجودات ،إلا أنها في انخفاض مستمر .
- نسبة التداول السريعة خلال سنتي **2010-2011** المؤسسة قادرة على التسديد ومواجهة الخصوم الجارية أما في سنة **2012** فانخفضت النسبة الى**0.97** وهذا ما يجعل المؤسسة تلجا إلى بيع المخزون.

- نلاحظ أن نسبة النقدية ضعيفة(اقل من1) في المؤسسة وبالتالي فإنها غير قادرة على غير قادرة على التزاماتها.

المطلب الثالث: دراسة بعض النسب المالية

1- حساب رأس المال العامل FR:

FR= (الأموال الخاصة + الخصوم غير جارية)– الأصول غير الجارية

2- حساب احتياج رأس المال العاملBFR :

BFR=(المخزونات + قيم جاهزة خارج السيولة) – ديون قصيرة الأجل خارج السلفات المصرفية

3- الخزينة TR:

FR– BF =TR **= السيولة – السلفات البنكية أو: TR**

	FR	BFR	TR
سنة 2010	256306400000	245463200000	10843200000
سنة 2011	202157900000	197865100000	4292800000
سنة 2012	987880000000	951768900000	36111100000

التعليق:

من خلال الجدول أعلاه يمكن المقارنة بين سيولة الأصول واستحقاق الخصوم من خلال:

1) **رأس المال العاملFR**: نلاحظ أن **FR** بالنسبة للمؤسسة متذبذب ففي سنة **2010** كان مرتفعا إذ انخفض في سنة **2011** نظرا للتغيرات الطارئة في رأس المال بسبب النقص والزيادة في الإنتاج، كما نلاحظ ارتفاعه بشكل هائل في سنة **2012** وهذا راجع إلى النشاط المتواجد في المؤسسة زيادة على ذلك

الطلبيات المتوفرة لكل سنة، وفي هذه السنة كان للمؤسسة مشروعين مقارنة مع السنوات الماضية مشروع واحد، إذ يمكننا القول أن المؤسسة سليمة ماليا قادرة على مواجهة الاستحقاقات(**FR>0**).

2) **احتياج رأس المال العاملBFR**:هناك اختلاف في **BFR** بالنسبة للسنوات الثلاثة ففي سنة **2011** انخفض بسبب النقص في المخزون والحقوق والزيادة في الديون، وما ترتب عنه نقص الاحتياج المالي، أما ارتفاعه فإنه يعود إلى التباعدات الزمنية وهو ما جعل المؤسسة تحتاج إلى الزيادة في التمويل.

3) من الملاحظ أن خزينة المؤسسة موجبة وهو ما يمكننا أن نقول أن لديها سيولة.

ثانيا: العتبة المردودية.

❖ **تحديد العتبة المردودية**: يتم حساب عتبة المردودية بالعلاقة التالية:

رقم الأعمال الصافي * التكاليف الثابتة / نسبة الهامش على التكلفة المتغيرة.

الجدول رقم (5) يوضح التكاليف المتغيرة للمؤسسة "ALFA PIPE"

	التكاليف المتغيرة		
	سنة 2010	**سنة 2011**	**سنة2012**
استهلاك مواد أولية + الخدمات	**348204500000**	**227166400000**	**751394200000**
تكاليف المستخدمين	**54766200000**	**33034100000**	**8990100000**

ضرائب ورسوم	5614900000	3804500000	9919100000
استهلاك الاستثمارات	0000	000	000
مصاريف مالية	29510400000	7542200000	292900000
المجموع	**438096200000**	**271547300000**	**77059630000000**

الجدول لرقم (6) يوضح التكاليف المتغيرة للمؤسسة "ALFA PIPE"

	التكاليف الثابتة		
	سنة 2010	سنة 2011	سنة2012
استهلاك مواد أولية + الخدمات	000	3046300000	3476800000
تكاليف المستخدمين	4379100000	30924100000	71052400000
ضرائب ورسوم	89100000	54600000	206900000
استهلاك الاستثمارات	6580000000	4837200000	3594500000
مصاريف مالية	49748300000	633200000	29147500000
المجموع	**60796500000**	**39495400000**	**107478100000**

المصدر:من إعداد الطالبتين باعتماد على جدول حسابات النتائج – بتصرف–

الجدول رقم(7) الاستغلال التفاضلي،عتبة المردودية.

التعيين	سنة 2010	سنة 2011	سنة2012
رقم الأعمال CA	12785300000	271485900000	708432300000
التكاليف المتغيرة CV	(438096200000)	(271547300000)	(7705963000000)
الهامش على التكلفة المتغيرة M C V	425310900000-	61400000-	6997530700000-
التكاليف الثابتة CF	60796500000	39495400000	107478100000
نتيجة الاستغلال	486107400000-	39556800000-	7105008800000-
عتبة المردودية*CA	233665131992-	4741029932670	770853548444811

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على جداول حسابات النتائج

خلاصة الفصل:

تعتبر المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب **ALFA PIPE** ذات أهمية كبيرة في القطاع الصناعي الذي تنشط فيه باعتبارها الممول الرئيسي لقطاع المحروقات الذي تتوقف عليها معظم إيرادات الدولة من خلال الدراسة الميدانية التي أجريناها بالمؤسسة استطعنا التعرف عليها فحولنا مقارنة ما تناولنه في الجانب النظري مع ما وجدناه فخلصنا إلى أن توفر المؤسسة على نظام معلومات أمر ضروري لتفتحها على محيطها وأن مساهمة هذه الانظمة في تنمية قدراتها مرهون بمدى فعاليتها وحسن استغلالها .

من هذا المنطق إذا نظرنا غلى واقع نظام المعلومات المالي بالمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب **ALFA PIPE** نجده غير فعال بسبب أن هذه الأخيرة لم تولي الاهتمام الكبير ما انعكس على النتائج المحققة و بالتالي على أداء المالي بها، فحققت خلال سنوات (2010 – 2012) معدلات ربحية ثابتة إيجابية . الأمر الذي دفع بالمؤسسة إلى إعادة النظر في هذا الجانب و خصوصا ان لها سمعة على المستوى الداخلي والخارجي، وهذا ما تعكسه الشهادات المتحصلة عليها ISO9001 و Q1 .

وتماشيا مع معايير المحسوبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي التي جاءت في النظام المحاسبي المالي الجديد تشرفت المؤسسة تطوير نظام معلوماتها المالي لا نه هو الوحيد الذي يضمن لها التطبيق السليم لما ورد في هذا النظام الجديد.